

Distr.
GENERAL

A/50/16
30 June 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الخامسة والثلاثين*

هذه الوثيقة هي طبعة مستنسخة من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الخامسة والثلاثين. وسيصدر التقرير النهائي بوصفه الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ١٦ (A/50/16).

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٥	أولا - تنظيم الدورة
٥	ألف - جدول الأعمال
٥	باء - انتخاب أعضاء المكتب
٦	جيم - الحضور
٧	DAL - الوثائق
٧	هاء - اعتماد تقرير اللجنة
٧	ثانيا - استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة
١٠	ثالثا - المسائل البرنامجية
١٠	ألف - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
١٤	الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما ..
١٥	الباب ٢ - الشؤون السياسية
١٧	الباب ٣ - عمليات حفظ السلام والبعثات الخاصة
١٨	الباب ٤ - شؤون الفضاء الخارجي
١٩	الباب ٦ - الأنشطة القانونية
٢١	الباب ٧ ألف - إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة
٢٢	الباب ٧ باء - أفريقيا: الحالة الاقتصادية الحرجة والانتعاش والتنمية
٢٣	الباب ٨ - إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات
٢٤	الباب ٩ - إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية ..
٢٦	الباب ١٠ ألف - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ..

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
	الباب ١٠ باء - مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومجموعة "غات" ١٣٦ - ١٣٨
٢٨	الباب ١١ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١٣٩ - ١٤١
٢٩	الباب ١٢ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ١٤٢ - ١٤٣
٣٠	الباب ١٣ - مكافحة الجريمة ١٤٤ - ١٥٠
٣١	الباب ١٤ - المراقبة الدولية للمخدرات ١٥١ - ١٥٦
٣١	الباب ١٥ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا ١٥٧ - ١٦٢
٣٢	الباب ١٦ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ١٦٣ - ١٦٧
٣٣	الباب ١٧ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا ١٦٨ - ١٧٤
	الباب ١٨ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ١٧٥ - ١٨٤
٣٤	الباب ١٩ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٨٥ - ١٩١
٣٧	الباب ٢٠ - البرنامج العادي للتعاون التقني ١٩٢ - ١٩٧
٣٨	الباب ٢١ - حقوق الإنسان ١٩٨ - ٢١٣
٤١	الباب ٢٢ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢١٤ - ٢١٨
٤١	الباب ٢٣ - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ٢١٩ - ٢٢٢
٤٢	الباب ٢٤ - إدارة الشؤون الإنسانية ٢٢٣ - ٢٣٢
٤٣	الباب ٢٥ - الإعلام ٢٣٣ - ٢٤١
٤٥	باء - التقييم ٢٤٢ - ٢٦٧
٤٥	١ - تقييم متعمق للبرنامج المتعلق بالبيئة ٢٤٢ - ٢٤٨

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٤٨	٢ - التقرير الختامي عن التقييم المعمق لعمليات حفظ السلام: مرحلة البدء ٢٦٧ - ٢٤٩
٥٣	رابعا - مسائل التنسيق ٢٦٨ - ٢٨٨
٥٣	٣ - تقرير لجنة التنسيق الإدارية والأعمال التحضيرية للجمعيات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية ٢٦٨ - ٢٨٨
٥٧	خامسا - تقارير وحدة التفتيش المشتركة ٢٨٩ - ٣٠٤
٥٧	ألف - استعراض الجهود الرامية إلى إعادة تشكيل البعد الإقليمي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وتقييم هذه الجهود ٢٨٩ - ٢٩٨
٥٩	باء - الاتصالات من أجل برامج التنمية في منظومة الأمم المتحدة ٢٩٩ - ٣٠٤
٦٠	سادسا - النظر في مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثلاثين للجنة

المرفقات

٦٣	الأول - جدول أعمال الدورة الخامسة والثلاثين للجنة
٦٤	الثاني - قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الخامسة والثلاثين

أولاً - تنظيم الدورة

١ - عقدت لجنة البرنامج والتنسيق دورة تنظيمية (الجلسة ١) في مقر الأمم المتحدة يوم ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وعقدت دورتها الخامسة والثلاثين في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٥ أيار/مايو إلى ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وعقدت اللجنة ٢٨ جلسة (الجلسات من ٢ إلى ٢٩) وعدداً من الجلسات غير الرسمية.

ألف - جدول الأعمال

٢ - يرد في المرفق الأول أدناه جدول أعمال الدورة الخامسة والثلاثين، الذي اعتمدته اللجنة في جلستها ١.

٣ - ولدى اعتماد جدول الأعمال، قررت اللجنة، وفقاً للمقرر المتتخذ في الدورة التنظيمية لعام ١٩٩٥ أن تنظر في دورتها الخامسة والثلاثين في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض الجهود الرامية إلى إعادة تشكيل البُعد الإقليمي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وتقييم هذه الجهود" (A/49/423). وفي الجلسة ٢، المعقودة في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥، قررت اللجنة أن تنظر أيضاً في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "الاتصال لأغراض برامج التنمية في منظومة الأمم المتحدة" (A/50/126-E/1995/20)، وكذلك في تعليقات لجنة التنسيق الإدارية عليه .(A/50/126/Add.1-E/1995/20/Add.1)

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٤ - انتُخبت اللجنة، بالتزكية، في جلستها ١، المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٥، أعضاء المكتب التالية: أسماؤهم:

الرئيس: السيد فاليريو تيودور (رومانيا)

نواب الرئيس: السيد خورخي أوسيلا

السيد محمود بريماني (جمهورية إيران الإسلامية)
السيد فولفغانغ شتوكل (ألمانيا)

المقرر: السيد هشام الزميتي (مصر)

جيم - الحضور

٥ - كانت الدول التالية الأعضاء في اللجنة ممثّلة:

غانا	الاتحاد الروسي
فرنسا	الأرجنتين
الكاميرون	ألمانيا
كندا	اندونيسيا
كوبا	أوكرانيا
الكونغو	إيران (جمهورية - إسلامية)
كينيا	باكستان
مصر	البرازيل
المكسيك	بنن
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	بيلاروس
النرويج	ترینیداد وتوباغو
نيكاراغوا	توغو
الهند	جزر البهاما
هولندا	جمهوريّة كوريا
الولايات المتحدة الأمريكية	رومانيا
اليابان	السنغال
	الصين

٦ - وكانت الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة ممثّلة بمرافقين:

الجزائر	اسبانيا
السويد	استراليا
شيلي	أفغانستان
الفلبين	أوروغواي
فنلندا	أيرلندا
казاخستان	ايطاليا
كостاريكا	البرتغال
لاتفيا	بلجيكا
منغوليا	بلغاريا
النمسا	بوتسوانا
نيوزيلندا	بولندا

- ٧ - وكانت الدولة التالية من غير الأعضاء ممثلة بمراقب: سويسرا

- ٨ - وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة:

منظمة العمل الدولية
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة الصحة العالمية
صندوق النقد الدولي

- ٩ - وحضر الدورة أيضا كبار مسؤولي الأمانة العامة للأمم المتحدة. وبناء على دعوة من اللجنة، شارك في أعمالها أيضا السيد فاتح بوعياد أغا، رئيس وحدة التفتيش المشتركة.

دال - الوثائق

- ١٠ - ترد في المرفق الثاني أدناه قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الخامسة والثلاثين.

هاء - اعتماد تقرير اللجنة

- ١١ - في الجلسة ٢٩، المعقدة في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥، اعتمدت اللجنة مشروع تقرير دورتها الخامسة والثلاثين (Add.1-32 E/AC.51/1995/L.3) .

ثانيا - استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

- ١٢ - نظرت اللجنة، في جلستيها ٩ و ١٠ المعقدتين في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٥، في البند ٣ من جدول الأعمال المعنون "استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة". وكان معروضا على اللجنة تقرير الأمين العام عن هذا البند (A/49/633). ووفقا لمقرر الجمعية العامة رقم ٤٥٤/٤٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، طلب من اللجنة أن تعرب عن آرائها بشأن أدوار ومدى شمول الهيئات الفرعية المسؤولة عن التنسيق وشؤون الإدارة والميزانية، بما في ذلك اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، ووحدة التفتيش المشتركة، ولجنة البرنامج والتنسيق، بغية تحسين فعالية آلياتها المتعلقة بالإشراف والتنسيق.

المناقشة

١٣ - في أثناء المناقشة، أعرب عن شواغل مؤداتها أن لجنة البرنامج والتنسيق في حاجة إلى النظر في كيفية تطبيق ولايتها، كما حددتها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د - ٦٠) المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٧٦، بطريقة أكثر فعالية وكفاءة وذلك بالنظر إلى الاحتياجات المعاصرة، آخذة في الاعتبار القواعد والنظم ذات الصلة.

١٤ - وأشارت الوفود إلى أنه إذا كان للجنة أن تضطلع بولايتها بطريقة مرضية، يلزم أن تتوفر لها الوثائق ذات الصلة، كاملة وفي موعد مناسب. وأعربت عن قلقها لأن هذه الاحتياجات لم يتم الوفاء بها دائماً في الماضي. ومن جهة أخرى، أكدت الوفود على ضرورة أن تبين لجنة البرنامج والتنسيق بوضوح تام احتياجاتها من الوثائق سواء من حيث الموضوع أو الأطر الزمنية.

١٥ - ولاحظت الوفود، على سبيل المثال، أن التقرير الشامل السنوي للجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٤ (E/1995/21)، رغم توفيره معلومات قيمة عن أعمال لجنة التنسيق الإدارية، لم يركز بما فيه الكفاية على مسائل التنسيق التي كانت الشاغل الأول للجنة البرنامج والتنسيق. كما وأشارت إلى أن لجنة البرنامج والتنسيق سبق أن وجهت الانتباه إلى هذه المشكلة في الفقرة ١٥٩ من تقريرها عن الجزء الأول من الدورة الثانية والثلاثين^(١)، حيث ذكرت: "واعتبر التقرير ذا طبيعة وصفية أكثر مما يجب. وكان يلزم تقديم تقرير ذي طابع تحليلي وتطبعي أكبر يساعد على إنجاز المهام والمسؤوليات المتصلة بالتنسيق فيما بين المنظمات المعنية الأعضاء في لجنة التنسيق الإدارية. وشددت اللجنة على أن الغرض من التقرير هو أن يكون بمثابة أداة تمكن الدول الأعضاء وللجنة التنسيق الإدارية من تحديد المشاكل المتعلقة بالتنسيق على نطاق المنظومة والتغلب عليها".

١٦ - وأكدت الوفود على أهمية الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية باعتبارها محفلاً فريداً لتبادل الآراء حول مسائل التنسيق بعمق وبشكل محدد. وشددت وبالتالي على ضرورة أن تركز هذه الاجتماعات على الجوانب التنسيقية للموضوعات التي تُناقش فيها.

١٧ - وعرضت بعض الوفود على لجنة البرنامج والتنسيق أدواتاً لتنظر في إمكانية القيام بها استجابة لاحتياجات الناشئة. وطرحت، في هذا السياق، المقترنات التالية:

(أ) وضع معايير لتقييم النتائج قياساً إلى البارامترات المحددة؛

(ب) بيان المزايا النسبية للوكالات في تناولها لأنشطة البرنامجية؛

(ج) التوعية بما تم إنجازه مقابل ما كان يتوقع إنجازه؛

(د) النظر في استخدام التحليل الصافي (القيمة مقابل النقود) ووضع مقاييس أداء واقعية.

١٨ - وأشارت عدة وفود أخرى إلى أنه ينبغي، في أي دور يمكن أن تقوم به لجنة البرنامج والتنسيق في دراسة الاحتياجات الناشئة الجديدة، أن يولى اعتبار خاص لما يلي:

(أ) متابعة القواعد والأنظمة المقررة؛

(ب) النظر في الأنشطة التي لم تتحقق أهدافها وتحديد العقبات التي صودفت أثناء العمل على تحقيق تلك الأهداف؛

(ج) استعراض ما قد يكون هناك من ازدواج أو تداخل في الأنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة؛

(د) ينبغي في أي تنقيح لتنفيذ البرامج، إعطاء اهتمام خاص للإنجازات المحققة مقارنة بالصعوبات التي تُصادف في تحقيقها، مع تحديد جوانبها الاقتصادية والسياسية والمالية.

١٩ - وأشارت بعض الوفود إلى الهيئات الأخرى المسؤولة عن الإشراف والرقابة على النحو الذي جاء في تقرير الأمين العام وعلقت على كيفية تحسين التنسيق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ووحدة التفتيش المشتركة، ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، مع الحرص، في الوقت نفسه، على تحجب ازدواجية العمل. وفي هذا الصدد أيدت بعض الوفود الأخذ بفتورة تعين في المنصب مدتها ست سنوات لأعضاء مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة.

النتائج

٢٠ - رأت اللجنة أنه نظراً لأنها تمثل الجهاز الفرعي الرئيسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي إبلاغها بآراء وقرارات تلك الهيئة بشأن التقارير التي تقدمها وفقاً لولايتها. وجرى التأكيد على ضرورة المتابعة الكافية من جانب المجلس وهيئاته الحكومية الدولية المعنية.

٢١ - أقرت اللجنة بضرورة إيلاء اهتمام متعمق بدرجة أكبر لدورها التنسيقي الذي ينبغي أن يقوم على مسائل موضوعية. وتحقيقاً لهذا الغرض، رأت اللجنة أنها في حاجة إلى معرفة أكثر تفصيلاً بالجهود التي تقوم بها لجنة التنسيق الإدارية والإدارات المختصة الأخرى بالأمم المتحدة في هذا الصدد.

٢٢ - رأت اللجنة أنه ينبغي التحضير للجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق/لجنة التنسيق الإدارية بعناية. لذلك، ينبغي تحديد هيكل ومح토ى الاجتماعات المشتركة مسبقاً. وأعربت اللجنة أيضاً عن ضرورة تشجيع الحوار عن طريق المناقشات المعمقة، عوضاً عن البيانات المعدة التي يدلّى بها شفويًا.

٢٣ - أكدت اللجنة على ضرورة أن تزودها الأمانة العامة بانتظام بالوثائق ذات الصلة، بما في ذلك المقررات والقرارات التي تتخذها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تقاريرها ومذكراتها المتعلقة بتنفيذ القرارات، والتي تعددتها الأمانة العامة، بعد كل دورة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقاً للفقرة ٢ (أ)، من مرفق قرار المجلس ٢٠٠٨ (د - ٦٠) بشأن اختصاصات اللجنة.

٢٤ - وافقت اللجنة على استعراض أساليب عملها وإجراءاتها بانتظام.

ثالثا - المسائل البرنامجية

ألف - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

٢٥ - في الجلسة ١٠ للجنة البرنامج والتنسيق، العاشرة المعقدة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٥، قام وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم والمراقب المالي بعرض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

٢٦ - وأُبلغت اللجنة بأن الاعتبار الأول في صياغة الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ يتمثل في تقديم اقتراح يستجيب للتكتيكات الصادرة عن الدول الأعضاء استجابة تامة وبصورة تكفل أقصى قدر من فعالية التكاليف. وعلى سبيل المقارنة، كان مستوى الموارد المقترحة أدنى من مستوى الاعتمادات المنقحة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، وأدنى من مستوى مخاطر الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وقد بذل مدير البرامج جهداً حازماً في السعي وراء تحقيق مكاسب من حيث الكفاءة من خلال ترشيد برامج العمل، وتحسين الإنتاجية، وتبسيط إجراءات العمل، ونتيجة لذلك تحققت وفورات دون المساس بإنجاز الأنشطة التي صدرت بها تكتيكات. وأُبلغت اللجنة بأن الأمانة العامة ستواصل استعراض تداخل العمل وازدواجه.

٢٧ - وأُبلغت اللجنة أيضاً بأنه استرشد في توزيع الموارد بمجالات الأولوية على النحو المحدد في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، بصفتها المنقحة^(٢)، وأيضاً بمجالات الأولوية الواردة في مخطط الميزانية، وهي الشؤون السياسية، والتعاون الدولي والإقليمي لأغراض التنمية، وحقوق الإنسان، والشؤون الإنسانية، والمراقبة الداخلية.

٢٨ - وأوضح للجنة أن الشكل الجديد للميزانية يتضمن جزءاً أول قائماً بذاته يورد صورة شاملة دون أن يتطلب ذلك الرجوع إلى فرادى أبواب الميزانية. وثمة سمات جديدة تشمل ملخصات لكل باب من أبواب الميزانية، ومعلومات إضافية عن النفقات لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٢، ومعلومات عن النفقات الخارجية عن الميزانية والتقديرات حسب وجوه الإنفاق.

٢٩ - وفي الجلسات من ١٠ الى ١٣، المعقدة يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٥، نظرت اللجنة في الجزء الأول من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنطين ١٩٩٦-١٩٩٧.

المناقشة

٣٠ - أعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء خفض عدد البرامج الفرعية في الميزانية البرنامجية المقترحة، وأكدت على ضرورة النظر المعمق في هذه المسألة أثناء الدورة الخمسين للجمعية العامة.

٣١ - ورحب عدد من الوفود بالتحفيضات الكبيرة في مستويات الموارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنطين ١٩٩٦-١٩٩٧، وهي التحفيضات التي ستتحقق من خلال بذل أقصى الجهود توحياً للكفاءة. وأقرت وفود أخرى عديدة بتزايد المطالب الملقاة على عاتق المنظمة، وأكدت أنه لا ينبغي أن ينحصر الخفض في الميزانية على أنه يعني تقليلها دور المنظمة، وأن هذا الخفض يجب ألا يؤثر على حسن تنفيذ جميع البرامج والأنشطة التي صدرت بها تكليفات. وأعربت تلك الوفود عن قلقها إزاء الأثر السلبي الذي يمكن أن تتركه هذه التحفيضات على تنفيذ البرامج، ولا سيما في المجال الاقتصادي. ورأى عدد من الوفود أن مسؤولية ضمان عدم حدوث تعارض بين التكليفات والموارد إنما تقع على عاتق الدول الأعضاء، وشدد على أنه يتوجب على الدول الأعضاء، بمجرد الموافقة على الميزانية، أن تفي بالتزاماتها المالية بتسديد الأنصبة المقررة عليها بالكامل، وفي موعدها المحدد، ودون شروط.

٣٢ - وأكدت وفود عديدة على أهمية التقيد الصارم بالأولويات على النحو المحدد في الخطة المتوسطة للأجل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، بصيغتها المنقحة، ولا سيما فيما يتعلق بالانتعاش الاقتصادي في أفريقيا وما يتصل به من برامج، وبخاصة البرنامج ٤٥. وذكرت وفود أخرى بأن الجمعية العامة، في الفقرة ١ (ب) من المرفق الأول لقرارها ٢١٢/٤١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، طلبت من الأمين العام أن يبين، عند إعداد ميزانيات فترات السنطين، الأولويات التي تعكس اتجاهات عامة ذات طابع قطاعي واسع، ورأت أن الأولويات المبينة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنطين ١٩٩٦-١٩٩٧ هي أولويات ملائمة.

٣٣ - شككت بعض الوفود في مدى ملاءمة إدراج المراقبة الداخلية ضمن الأولويات ذات الطابع القطاعي الواسع، مؤكدة على أن المراقبة الداخلية لا تشكل في حد ذاتها نشاطاً موضوعياً من أنشطة المنظمة ولا أولوية من الأولويات التي وافقت عليها الجمعية العامة، وأكدت أنها لا توافق على الزيادة المقترحة في ميزانية مكتب المراقبة الداخلية على حساب أنشطة المنظمة الأخرى التي صدرت بها تكليفات. وشكك أحد الوفود في رجاحة الزيادة المبالغ فيها وغير المتناسبة في ميزانية مكتب المراقبة الداخلية، إذا وضع في الاعتبار أن ذلك ليس من الأولويات التي قررتها الجمعية العامة. وأعربت وفود كثيرة عن أسفها لأن الأمانة العامة لم تراع تماماً ما أعربت عنه الدول الأعضاء من آراء عند النظر في تقرير الأمين العام عن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنطين ١٩٩٦-١٩٩٧ (A/49/310) أثناء الدورة التاسعة والأربعين، وقالت إنه يتوجب على الأمانة العامة أن تمثل امتثالاً دقيقاً لقرارات الدول الأعضاء. وأكدت وفود أخرى تأييدها

لتعزيز مكتب المراقبة الداخلية، الذي يضطلع بدور هام في جميع البرامج، وأكّدت ضرورة توفير موارد إضافية لذلك المكتب على النحو الوارد في الميزانية المقترحة.

٣٤ - وأعربت وفود كثيرة عن قلقها إزاء الخفض المقترح في الموارد المخصصة للتنمية، رغم كونها من الأولويات، وشددت على ضرورة ضمان موارد كافية ل لأنشطة الإنمائية. وأكّدت وفود أخرى بصفة خاصة على تأييدها إدراج حقوق الإنسان، والشؤون الإنسانية، وصنع السلام، والدبلوماسية الوقائية، والمراقبة الداخلية، ضمن الأولويات. ورأى بعض الوفود أن أولويات من قبيل حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية ينبغي أن تخصص لها موارد أكثر مما هو مقترح. وأبدت وفود أخرى شكواها إزاء المقترنات المتعلقة بتخصيص موارد إضافية لحقوق الإنسان، والشؤون الإنسانية وأكّدت بعض الوفود أن برنامج العمل للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ ينبغي أن يعكس بصورة صحيحة جميع ولايات إعلان وبرنامج عمل فيينا^(٣)، الذين اعتمد هما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، وبخاصة الحق في التنمية. كما أكّدت بعض الوفود ضرورة ضمان أن تكون الميزانية المقترحة للشؤون الإنسانية متفقة مع قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١.

٣٥ - وأعربت بعض الوفود عن الأسف إزاء اقتراح الأمين العام نقل وظائف إلى الميزانية العادمة من حساب الدعم لعمليات حفظ السلام دون صدور أي ولاية تشريعية بذلك. وشددت تلك الوفود على أهمية المعاملة المتساوية بين جميع أبواب الميزانية فيما يتعلق بنقل الموارد. وأكّدت وفود أخرى أن الأمين العام مكلّف بالقيام بدعم عمليات حفظ السلام، وأن النقل المقترن للوظائف لا يتصل إلا بأسلوب التمويل، وبالتالي فهو جزء من الميزانية المقترحة لإدارة عمليات حفظ السلام.

٣٦ - وأكّدت بعض الوفود أن الأمين العام ليست لديه ولاية لاقتراح إنشاء وحدة في فيينا لدعم التعمير والتنمية في وسط أوروبا وشرقيها. وأعربت عن تشكّلها إزاء بعض الأنشطة المقترن أن تضطلع بها الوحدة. غير أن وفوداً أخرى أكدت أن الأمين العام لديه ولاية بالنسبة لتلك الأنشطة، وأعربت عن تأييدها لنقل الوحدة كوسيلة لتنفيذ الأنشطة التي صدرت بها تكاليفات بصورة تتسم بفعالية أكبر من حيث التكلفة. وأشارت وفود عديدة إلى أن الاقتراح المقدم من الأمين العام يشير إلى إنشاء مكتب جديد، في حين أبلغ ممثل الأمين العام اللجنة بأن النية تتجه إلى نقل المكتب الموجود حالياً في جنيف إلى فيينا. ولذلك جرى التشديد أيضاً على ضرورة توفير معلومات أوضح. وأكّدت بعض الوفود أنه ينبغي للجنة الاقتصادية لأوروبا أن تواصل الاضطلاع بالأنشطة المتصلة بدعم وتنمية وسط أوروبا وشرقيها.

٣٧ - وفيما يتعلق بالأنشطة غير المرحّلة من فترة السنتين الحالية إلى الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، والتي تبلغ تكاليفها ٩٢,٨ مليون دولار، أشارت وفود كثيرة إلى أن تلك الموارد مخصصة لأنشطة تتصل بالتحضير للمؤتمرات العالمية التي عقدت خلال فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وعقد تلك المؤتمرات، وباكتمال بعثات خاصة مثل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، واكتمال الأنشطة المتعلقة بالفصل العنصري، واكتمال أعمال التشييد الرئيسية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٣٨ - وأكدت وفود كثيرة على أن النقصان في مستوى الموارد ينبغي ألا يؤثر على المجالات ذات الأولوية، والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية، وبخاصة الانتعاش الاقتصادي في أفريقيا. وأكدت هذه الوفود على ضرورة زيادة مستوى الموارد في كل من الميزانية العادلة والموارد الخارجة عن الميزانية في الباب ٧، بأفريقيا: الحالة الاقتصادية الحرجية والانتعاش والتنمية، وشددت على أهمية توفير الدعم التام للبرامج المتصلة بأفريقيا.

٣٩ - وأكدت وفود كثيرة على أهمية متابعة جميع المؤتمرات الكبرى، وأعربت عن رأي مفاده أن على الأمين العام أن يبذل كافة الجهود لتوفير موارد كافية لمتابعة نتائج تلك المؤتمرات. وأشارت إلى أنه ينبغي أن يُنظر، في ضوء قرارات الجمعية العامة، في تخصيص موارد كافية لأنشطة متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، والمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة. وأعربت بعض الوفود عن قلقها من أن عدم إدراج مبالغ في الميزانية لهذه الأنشطة وغيرها من الأنشطة الإضافية المتوقعة، مثل البعثات المخصصة، يعطي صورة مضللة عن مستوى النمو في الميزانية. وأكدت بعض الوفود على أهمية تحسين التنسيق بين إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، وإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وأوضحت أن تقسيم مسؤولياتها ينبغي أن يكون متفتتاً مع ولايات كل منها.

٤٠ - وأعربت وفود كثيرة عن قلقها إزاء الأثر السلبي لعملية إعادة التشكيل على تنفيذ بعض البرامج. وشددت تلك الوفود أيضاً على أنه ينبغي، في السعي وراء تحقيق الكفاءة، التمييز بين الأنشطة المختلفة في طبيعتها. ورحب بوفود أخرى بأن الوفورات المتحققة من خلال الكفاءة قد جاءت نتيجة لترشيد برامج العمل، وتحسين الإنتاجية فيما يتصل بالاستثمار في التحسينات التكنولوجية، وتبسيط إجراءات العمل، وإجراء تحفيضات في بنود الطباعة الخارجية والسفر والبقاء الاستشاريين واللوازم والمعدات ومصروفات التشغيل العامة، وبالتالي، لن يكون لها أثر سلبي على الأنشطة التي صدرت بها تكليفات.

٤١ - وأثار عدد من الوفود تساؤلات عن مستوى الموارد المخصصة للخبرة الاستشارية وعن ضرورة الخبرة الفنية الخارجية. وأعربوا عن القلق فيما يتعلق بالاعتماد المفرط على الخبراء الاستشاريين بدلاً من الاستعانة بخدمات الموظفين المتاحين والخبرة الفنية الداخلية المتوافرة.

٤٢ - وأشار عدد من الوفود إلى أنه نتيجة لإعادة تقدير التكاليف، ستقدر الأنسبة المقررة على الدول الأعضاء بمبالغ إسمية أعلى مما كانت عليه في فترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤. وذكرت وفود أخرى أن هذه الحالة هي حالة منطقية تماماً، إذا أخذت في الاعتبار منهجية إعادة تقدير التكاليف المتبعة حالياً. وذكر أحد الوفود أن ذلك ليس مقبولاً، وحث على تحقيق وفورات أكبر بدرجة يعتقد بها للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وأعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء تأثير إعادة تقدير التكاليف مستقبلاً. وذكرت أنه ينبغيمواصلة بذل جميع الجهد لتحقيق فعالية التكلفة فيما يتصل بأنشطة إضافية التي قد تنشأ قرب نهاية العام الحالي.

النتائج والتوصيات

٤٣ - أعربت اللجنة عن تقديرها لما بذله الأمين العام من جهود لتقديم ميزانية برنامجية في الوقت المحدد لها، وأحاطت علما بالسمات الجديدة في شكل الميزانية.

٤٤ - أحاطت اللجنة علما بأن المبلغ الكلي للموارد التي طلبها الأمين العام يقل عن المستوى المحدد في مخطط الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، كما أحاطت علما بما قدمه الأمين العام من تأكيدات بأن هذا الخفض لن يؤثر بأي حال من الأحوال على تنفيذ أي من البرامج والأنشطة التي صدرت بها تكليفات.

٤٥ - أوصت اللجنة بأن تكون مقترنات تخصيص الموارد في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ نابعة من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ بصيغتها المنقحة، ومن الولايات التشريعية الصادرة عقب اعتماد الخطة المتوسطة الأجل أو تنصيقاتها الأخيرة.

٤٦ - أحاطت اللجنة علما بالمنهجية المستخدمة في إعداد الميزانية البرنامجية المقترنة.

٤٧ - أحاطت اللجنة علما بالتحسيينات المدخلة على طريقة عرض الميزانية، وأقرت بأن الشكل الجديد يتضمن سمات إضافية، وبخاصة عرض الموارد الخارجية عن الميزانية وربطها بالميزانية العادية، على النحو الذي طلبه اللجنة من قبل.

الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً

٤٨ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في جلستها ٢٨، المعقدة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، في الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً، من الميزانية البرنامجية المقترنة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

المناقشة

٤٩ - أيدت وفود كثيرة هيكل الباب. وأشارت بعض الوفود تساؤلات بشأن هيكل هذا الباب، وأكدت أن عدداً من الهيئات المدرجة، مثل اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ولجنة الاشتراكات، لا ينبغي أن تعتبر من بين أجهزة تقرير السياسة، بل ينبغي اعتبارها هيئات خبراء تقدم المشورة التقنية إلى الجمعية العامة وغيرها من الهيئات الرئيسية.

٥٠ - ورأى بعض الوفود أن الميزانية المقترحة كان ينبغي أن تتضمن شرحاً أوفى لما هو مقترن من زيادة ونقصان في إطار البنود المتعلقة بالجمعية العامة، ولجنة الاشتراكات، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. ورأى أحد الوفود أن مستوى الموارد المخصص للجنة البرنامج والتنسيق، بما في ذلك موظفو الدعم، لا يتناسب مع حجم ما تضطلع به من مهام. وأكد وقد آخر على أهمية ما يقوم به رئيس الجمعية العامة من وظائف، ورأى أنه ينبغي تخصيص موارد لتمكينه من أن يشارك، خلال فترة توليه منصبه، في المناسبات الكبيرة التي تجري خارج نيويورك.

٥١ - وفيما يتعلق بالمبالغ المقترحة للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية، رأى بعض الوفود أن الزيادة في المخصصات المدرجة للسفر مبالغ فيها. واستفسر عدد من الوفود عن تكلفة أجور السفر بالطائرات لأزواج أعضاء اللجنة الاستشارية، وأكدوا على أنه ينبغي استعراض المسألة أثناء الدورة القادمة للجمعية العامة.

٥٢ - وتساءلت بعض الوفود عن الزيادة المقترحة في الوظائف المملوكة من خارج الميزانية، لاسيما وأن ملاك موظفي الأمانة قد زاد بالفعل في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٢. وأيد أحد الوفود مستوى الموارد المخصصة للجنة الاستشارية، وأشار إلى استمرار تزايد عبء العمل الملقى على اللجنة نتيجة لما تطلبه الجمعية العامة من تقارير، وبخاصة التقارير المتصلة بعمليات حفظ السلام. وأكدت بعض الوفود على أن الوظائف الإضافية اللازمة لأمانة اللجنة الاستشارية ينبغي إقاحتها على أساس مؤقت.

النتائج والتوصيات

٥٣ - أحاطت اللجنة علماً بسرد الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترتي السنين ١٩٩٦-١٩٩٧.

الباب ٢ - الشؤون السياسية

٥٤ - نظرت اللجنة، في جلستها ٢٥، المعقدة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥، في الباب ٢، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترتي السنين ١٩٩٦-١٩٩٧.

المناقشة

٥٥ - رحبت وفود كثيرة بجهود الأمين العام المبذولة من أجل تنظيم إدارة الشؤون السياسية. ورحبت بعض الوفود بالانخفاض العام الكبير في الموارد المقترحة. وأعربت بعض الوفود عن القلق إزاء ما إذا كان قد اقترب تخصيص موارد كافية للأنشطة المتصلة بمجلس الأمن.

٥٦ - وأعربت وفود عدة عن رأي مفاده أن الموارد المخصصة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان من الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة زائدة عن اللزوم. وأعربت وفود عدة أخرى عن التأييد لمستوى الموارد المقترحة.

٥٧ - واقتصرت بعض الوفود أن تقوم إدارة الشؤون السياسية بمراجعة السردين المتصلين بالبرنامجين الفرعين ١، المسائل السياسية الخاصة، و ٢، التعاون الإقليمي والسياسي والأمني، من البرنامج ٤، المسائل السياسية الخاصة والوصاية وإنهاء الاستعمار، من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ بصيغتها المنقحة^(٢)، وذلك بغية زيادة تبسيط وتنسيق تلك الأنشطة وتجنب التداخل الظاهر.

٥٨ - وأيدت بعض الوفود السرد البرنامج الفرعى ٣، الوصاية وإنها الاستعمار، من البرنامج ٤، الذي يستمد سنته التشريعى من القرار ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ والقرارات اللاحقة الصادرة عن الجمعية العامة بشأن هذا البند. ورأى وفود أخرى أن البرنامج ذو أولوية دنيا.

٥٩ - وأكدت وفود كثيرة على أن الأنشطة المقترحة تنفيذها في إطار البرنامج الفرعى ٤، زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيفة، ينبغي أن تكون في جميع الحالات، فيما يتعلق بتوفير المساعدة الانتخابية، في شكل ردود على طلبات من الحكومات. وأعربت وفود عدة عن تأييدها القوي لدور وأنشطة شعبة المساعدة الانتخابية.

٦٠ - وفيما يتعلق بالبرنامج ٧، نزع السلاح، من الخطة المتوسطة الأجل، أكدت وفود كثيرة على أنه كان ينبغي اقتراح موارد إضافية للمراكز الإقليمية من أجل تعزيزها. وأعربت هذه الوفود عن الأسف لأن الحالة الراهنة للcentres لا تمكّنها من القيام بأنشطتها بشكل مرض. وأكدت وفود أخرى على أن الزيادة المقترحة لبرنامج أنشطة مؤتمر نزع السلاح ليست كافية لتنفيذ الأنشطة الصادر بها تكليف.

٦١ - ورحبت وفود كثيرة باستمرار بقاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف حتى التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة لقضية فلسطين. وأعربت هذه الوفود عن القلق إزاء التخفيض المقترح في الموارد المخصصة للبرنامج ٥، قضية فلسطين، وحثت الأمين العام على استعراض سرد ذلك البرنامج بغية إعادة الوظيفتين المقترن الغاؤهما. وأعربت وفود كثيرة أخرى عن تأييدها للتخفيض المقترح من قبل الأمين العام، على أساس أنه لن يمس نوعية تنفيذ الأنشطة الصادر بها تكليف.

٦٢ - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لاقتراح الأمين العام بمواصلة تنفيذ الأنشطة المتصلة بمكتب منسق الأمم المتحدة للمساعدة في تعمير لبنان وتنميته، مؤكدا على ضرورة أن يتم ذلك عن طريق وكالة الأمم

المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) لا عن طريق المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٣ - ولم تتوافق وفود عدة على مستوى الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين والسفر.

النتائج والتوصيات

٦٤ - أوصت اللجنة بحذف عبارة "دول خط المواجهة" الواردة في الفقرة ١-٨٤-٢ (أ) وعبارة "ولكن لا توجد شبكات من هذا القبيل في أفريقيا" الواردة في الفقرة ٣-١٠٤-٢ (ب).

٦٥ - وأوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة السرد البرنامجي للباب ٢، الشؤون السياسية، بصيغته المعدلة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٩٦-١٩٩٧.

الباب ٣ - عمليات حفظ السلام والبعثات الخاصة

٦٦ - نظرت اللجنة، في جلستيها ٢٦ و ٢٧، المعقدتين في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥، في الباب ٣، عمليات حفظ السلام والبعثات الخاصة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٩٦-١٩٩٧.

المناقشة

٦٧ - رحبت وفود عديدة بإعادة تنظيم إدارة عمليات حفظ السلام بوصفها عملية ستحسن من قدرة الادارة على مواجهة التحديات التي تتعارضها. ورحبت وفود عديدة بتبسيط وحدات الدعم لحفظ السلام تحت شعبة الإدارة الميدانية والسوقيات وشددت على أهمية مواصلة تحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى البلدان المساهمة بقوات، لا سيما في مجال السوقيات والأفراد. وأبرزت وفود الصعوبات التي تواجهها البلدان المساهمة بقوات، لا سيما فيما يتعلق بمطالبات الوفاة والعجز، وسداد تكاليف القوات والمسائل المتصلة. وشددت وفود أخرى أيضاً على أهمية التخفيف من المشاكل التي تواجهها البلدان المساهمة بقوات وبمعدات، أو القضاء تماماً على تلك المشاكل، وكذلك المشاكل المتصلة بمطالبات الوفاة والعجز.

٦٨ - وشددت عدة وفود على أهمية فعالية أنشطة الدعم الإعلامية بوصفها عنصراً من عمليات حفظ السلام، ورأت أنه ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تتضمن وحدة إعلام للبعثات تدعم الأنشطة الميدانية. وقالت عدة وفود أخرى إنه لا يوجد سند تشريعي لإنشاء وحدة إعلام للبعثات داخل الإدارة، وأكدت دعمها لقرار الأمين العام ب عدم إدراج بعثة إعلام للبعثات في الميزانية المقترحة للإدارة.

٦٩ - وأيدت عدة وفود مقترح الأمين العام بنقل وظائف من حساب الدعم لعمليات حفظ السلام إلى الميزانية العادلة، وهو نقل يعكس كما ينبغي زيادة الأنشطة الأساسية التي تقوم بها الإدارة. وأعربت عدة وفود أخرى عن أسفها لاقتراح الأمين العام نقل الوظائف، رغم مناقشة المسألة في الجمعية العامة، وأعربت عن معارضتها للمقترح بعدم وجود ولاية تشريعية محددة في هذا المجال. وأعرب أحد الوفود عن أمله في أن يتخذ قرار واضح بشأن هذه المسألة في دورة الجمعية العامة المستأنفة القادمة. واقتراح وفد آخر حسم هذه المسألة خلال نظر الجمعية العامة في الميزانية البرنامجية المقترحة.

٧٠ - ورأت بعض الوفود أنه كان ينبغي للأمين العام أن يدرج مبالغ مالية في الميزانية البرنامجية المقترحة للبعثات غير المتوقعة والبعثات المخصصة الغرض، في مستوى يتماشى مع احتياجات البعثات المماثلة في الماضي القريب. وفي هذا السياق أشار ممثل الأمين العام إلى أن الأمين العام أدرج مبلغاً مالياً من هذا القبيل في تقريره عن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنطين ١٩٩٥-١٩٩٤ (A/47/358). وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها ذي الصلة (A/47/7/Add.9)، بعدم الموافقة على المقترح، لأن هذه الأنشطة بطبعتها غير قابلة للتتبؤ عموماً، وأن الخبرة المكتسبة في فترة سنتين لا تسمح بالتتبؤ بما سيحدث في المستقبل. وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة اتخذت في قرارها ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بشأن المصروفات غير المنظورة والاستثنائية ما يكفي من إجراءات لآلية أنشطة غير متوقعة. وقد قبلت الجمعية هذه التوصية. ولذلك فإن الأمين العام لم يدرج مقترحاً مماثلاً في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنطين ١٩٩٦-١٩٩٧.

الاستنتاجات والتوصيات

٧١ - أوصت اللجنة بأن تتفق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٣، عمليات حفظ السلام والبعثات الخاصة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنطين ١٩٩٦-١٩٩٧.

الباب ٤ - شؤون الفضاء الخارجي

٧٢ - نظرت اللجنة في جلستها ٢٥، المعقودة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥، في الباب ٤، شؤون الفضاء الخارجي، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنطين ١٩٩٦-١٩٩٧.

المناقشة

٧٣ - استفسرت عدة وفود عن مستوى الموارد المقترح تخصيصها لهذا الباب وأعربت عن رأي مفاده أنه يمكن توفير معلومات إضافية عن الأنشطة المقرر تنفيذها وعن مستوى الموارد المقترحة، نظراً إلى أنه لم يقترح إجراء أي تخفيضات أو مكاسب من حيث الكفاءة، خلافاً لما عليه الأمر بالنسبة لـ أبواب أخرى من الميزانية. وأعربت وفود أخرى عن تأييدها للاقتراحتين لأن الأنشطة مكرسة لمسائل المنظمة ذات

الأولوية، على النحو المبين في الفقرة ٢-٤ من السرد البرنامجي لهذا الباب. وشدد عدد من الوفود على أهمية دور هذه الأنشطة في تقليل الهوة بين الأغنياء والفقراء، وسد الفجوة التكنولوجية بين الأمم المتقدمة والآمم النامية. وأعرب بعض الوفود عن تقديره لما أنجز من عمل في هذا الاتجاه حتى الآن.

٧٤ - وشكك بعض الوفود في الحاجة إلى الخبراء الاستشاريين والخبراء، واستفسر غيرها عن التخفيف المتوقع في موارد البرنامج من خارج الميزانية وعن أثر هذا التخفيف في قدرته على مساعدة البلدان النامية. وشدد بعض الوفود على الحاجة إلى توفير مزيد من الموارد للخبراء الاستشاريين والخبراء، ولا سيما في هذا الميدان التقني.

٧٥ - وأشار بعض الوفود إلى إنشاء مراكز الخبرة الرفيعة الإقليمية وتعزيزها لتشجيع التعاون في مجال تكنولوجيا الفضاء الخارجي وتطبيقاتها السلمية.

٧٦ - وتساءل بعض الوفود عن زيادة مخصصات الميزانية بنسبة ٢,٣ في المائة رغم عدم وجود أهداف واضحة. وأكدت وفود أخرى على ضرورة توفير مزيد من الموارد للبرامج والأنشطة التي تنطوي على امكانات كبيرة لتعزيز النمو والتنمية المستدامة.

النتائج والتوصيات

٧٧ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٤، شؤون الفضاء الخارجي، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

الباب ٦ - الأنشطة القانونية

٧٨ - نظرت اللجنة، في جلستها ٢٧، المعقدة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، في الباب ٦، الأنشطة القانونية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

المناقشة

٧٩ - رحبت بعض الوفود بالتحفيض الكبير في مستوى الموارد المقترحة للأنشطة القانونية. واعتبرت وفود أخرى أن التخفيف يعود إلى إنجاز عدد من الأنشطة أكثر مما يعود إلى تزايد الفعالية.

٨٠ - وارتأى عدد من الوفود أن التخفيف المقترن في الموارد لن يؤثر سلبياً على فعالية مكتب الشؤون القانونية. وأكدت وفود أخرى على ضرورة أن تراعي في هذا الصدد المهام الإضافية الموكولة إلى المكتب والناشئة عن أنشطة حفظ السلام.

٨١ - وأعرب أحد الوفود عن خيبة أمله لأن الجهود الرامية إلى تحويل قاعدة بيانات نظام الأمم المتحدة لمعلومات المعاهدات إلى أقراص ليزر ثابتة المحتوى لم تتكلل بالنجاح. وأيدت عدة وفود بذل المزيد من الجهود لإتمام حوسبة النظام خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، وتوقعت أنها ستكون فعالة من حيث التكاليف وستسفر عن تحقيق وفورات كبيرة مستقبلاً.

٨٢ - واقتراح أحد الوفود أن يولي الاعتبار، في إطار برنامج عمل المكتب، لتقديم المساعدة في المسائل القانونية المتعلقة بعمليات حفظ السلام للدول الأعضاء التي لها خبرة محدودة في هذا المجال.

٨٣ - وأعربت بعض الوفود عن القلق حيال توجيه عبء العمل بإفراط نحو أنشطة حفظ السلام، على اعتبار أن للمكتب دوراً بالغ الأهمية يقوم به في المجالات الأخرى لأنشطة الأمم المتحدة.

٨٤ - وأكدت نفس الوفود على أهمية التنسيق الفعلي بين مكتب الشؤون القانونية والإدارات والمكاتب الأخرى، وأعربت عن قلقها من أن يؤثر انخفاض المطبوعات الخارجية سلبياً على المتوفر من المنشورات الهامة، بما فيها "مرجع ممارسات أجهزة الأمم المتحدة".

٨٥ - وأكدت عدة وفود على أهمية البرنامج ٢، قانون البحار وشئون البيئات، مع بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار^(٤) في عام ١٩٩٤، وأعربت عن قلقها بشأن ما إذا كان المستوى المقترن للموارد كافية لتغطية تكاليف الأنشطة المندرجة في إطار هذا البرنامج.

٨٦ - وأعرب أحد الوفود عن مساندته لإتمام مشروع مدونة الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.

٨٧ - وتساءل أحد الوفود عن استعمال مصطلح "الدول التي تشهد إصلاحات" الوارد في الفقرة ٦-٦٢-٦ (أ).

النتائج والتوصيات

٨٨ - أوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة السرد البرنامجي للباب ٦، لأنشطة القانونية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٩٦-١٩٩٧.

الباب ٧ ألف - إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

٨٩ - نظرت اللجنة، في جلستيها ١٤ و ١٥، المعقدتين في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥، في الباب ٧ ألف، إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

المناقشة

٩٠ - أعربت عدة وفود عن القلق من أن المستوى المقترح للموارد لا يكفي لضمان التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب للأنشطة المأدون بها فضلاً عن أنشطة المتابعة التي نشأت عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما يمكن توقعه من المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ولاحظت البيان الذي أدى به المراقب المالي بما مفاده أن الباب ٧ ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة لا يشمل تخصيص موارد لما يمكن أن يؤذن به مستقبلاً من برامج وأنشطة ناشئة عن المقررات التشريعية المتصلة بمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أو المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وأنه إذا أذن لاحقاً بأنشطة إضافية كبيرة، فإنه ستكون ثمة حاجة إلى توفير موارد إضافية لتنفيذها. ورحبت وفود أخرى بالجهود الرامية إلى تحقيق وفورات باهتاج الفعالية فضلاً عن إعادة توزيع الموارد داخلياً ليتأتى التركيز بقدر أكبر على البرامج ذات الأولوية من قبيل التنمية المستدامة.

٩١ - وشددت بعض الوفود على الأهمية الخاصة التي توليهها لبرنامج القضاء على الفقر، لا سيما في ضوء حصيلة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وأهداف السنة الدولية للقضاء على الفقر (١٩٩٦).

٩٢ - وأعرب عدد من الوفود عن دعمه للمقترحات المتعلقة بأنشطة المتابعة المتصلة بمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وجدول أعمال القرن ^(٥)٢١.

٩٣ - ولاحظت بعض الوفود أنه ينبغي إدراج مبالغ كافية للإدارة لضمان أقصى قدر من الوصول والاتصال بالهيئات الحكومية الدولية بشأن مسائل السياسات.

النتائج والتوصيات

٩٤ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٧ ألف، إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، على أن تقدم إلى الجمعية العامة، إذا اعتمدت أي ولايات جديدة تنشأ بموجبها برامج وأنشطة جديدة، مقترفات بتوفير موارد كافية لتنظر فيها الجمعية أثناء فحصها للميزانية واعتمادها لها.

الباب ٧ باء - أفريقيا: الحالة الاقتصادية الحرجة والاتعاش والتنمية

٩٥ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٥، المعقدة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥، في الباب ٧ باء، أفريقيا: الحالة الاقتصادية الحرجة والاتعاش والتنمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦.

المناقشة

٩٦ - رحب عدد من الوفود بتقديم الأمين العام بابا مستقلا بشأن أفريقيا: الحالة الاقتصادية الحرجة والاتعاش والتنمية حسبما طلبته الجمعية العامة. وأشارت وفود أخرى إلى تحفظها فيما يتعلق بالمسألة. وأكدت بعض الوفود أنه ينبغي للباب ٧ باء أن يتضمن جميع أنشطة الأمانة العامة المدرجة في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات^(١) الذي ستفطي تمويله الميزانية العادية. وأعربت وفود أخرى عن قلقها من أن إنشاء الباب ٧ باء بشكل مستقل قد يقلل من المرونة في تنفيذ الأنشطة التي تشملها الولايات ومن المسائل الملائمة ومراقبة التنفيذ، وأيدت رأي الأمين العام الذي مفاده أنه من غير المستصوب إدراج باب مستقل في الميزانية.

٩٧ - وركزت وفود عديدة على أهمية الالتزام الدقيق بالأولويات المحددة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٧-١٩٩٢، بصيغتها المنقحة^(٢)، وخصوصا فيما يتعلق بالاتعاش الاقتصادي والبرامج ذات الصلة، وبصفة رئيسية البرنامج ٤٥. كما شددت على أن الموارد المقترحة في الباب ٧ باء لا تلبي احتياجات أفريقيا بشكل ملائم. ورأت أن الموارد المخصصة لوحدات الأمانة العامة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج ٤٥ من الخطة المتوسطة الأجل وعن مساهمة منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، لم تكن كافية ويجب زيادتها. وأبرزت في هذا الخصوص الدور الهام الذي يضطلع به الأمين العام في تنفيذ البرنامج الفرعي ١، تعبئة الموارد، وفي ضمان قيام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بإدراج أفريقيا كأولوية في برامج نشاطها.

٩٨ - وشدد بعض الوفود على أن الدول الأعضاء تواجه صعوبات متزايدة في توفير موارد متزايدة، وأنه نتيجة لذلك يتطلب إيجاد موارد للأنشطة ذات الأولوية، من خلال إعادة توزيع الموارد داخليا وتحقيق مكاسب عن طريق زيادة الكفاءة.

٩٩ - وذكر بعض الوفود أن هناك تناقضا بين عناوين البرامج الفرعية ووصف الأنشطة الواردة تحت هذه العناوين. فرأى على سبيل المثال أن الموارد والنطاق المقترحين للأنشطة تحت البرنامج الفرعي ٣ لا يكفيان لإحداث أثر على زيادة الوعي بشأن المشاكل الاقتصادية الأفريقية.

١٠٠ - ورأى بعض الوفود أن تخصيص الموارد فيما بين البرامج الفرعية لا تتجلى فيه تماما الأولويات في البرنامج ٤٥. وأنه كان ينبغي زيادة الموارد المخصصة للبرنامج الفرعي ٢.

الاستنتاجات والتوصيات

١٠١ - في حين رحبت الجمعية العامة بجهود الأمين العام الرامية الى ترشيد أنشطة المنظمة، أكدت مجدداً على أنه يجب الاستمرار في إيلاء الأولوية لأفريقيا: الحالة الاقتصادية الحرجة، والانتعاش، والتنمية. وبناءً عليه، أوصت اللجنة الجمعية العامة باستعراض مستوى الموارد المكرسة لتنفيذ الأنشطة المتصلة بأفريقيا: الحالة الاقتصادية الحرجة، والانتعاش والتنمية، وفقاً لقراري الجمعية العامة ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ١٤٢/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الضخمة لافريقيا.

الباب ٨ - إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات

١٠٢ - نظرت اللجنة، في الجلسة ١٣، المعقدة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٥، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنطين ١٩٩٧-١٩٩٦.

المناقشة

١٠٣ - أعرب عدد من الوفود عن تأييده لأهداف ونطاق الأنشطة المقترح أن تضطلع بها الإدارة تحت الباب ٨.

٤ - وأيدت وفود عديدة الجهد المبذولة لإعادة تنظيم وترشيد الأنشطة وإعادة توزيع الموارد على المجالات ذات الأولوية. وارتأت وفود أخرى أن تخصيص الموارد في إطار هذا الباب لا يعكس على النحو الكافي الأولويات الموضوعة في الخطة المتوسطة الأجل وفي القرارات اللاحقة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأعرب أحد الوفود عن شكوكه في أن تكون الزيادة السريعة في الموارد المخصصة للتحليل الاقتصادي الجزئي لها ما يبررها. وأبدى بعض الوفود تحفظات على الحاجة إلى إنشاء شعبة جديدة لتحليل السياسات الاقتصادية الجزئية والسياسات الاجتماعية داخل إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، ورأى أنه يمكن تنفيذ البرامج والأنشطة المأذون بها تنفيذاً كاملاً في إطار الهيكل التنظيمي الحالي للإدارة. واقتصر أحد الوفود إجراء تحليل متعمق لأنشطة الإدارة في المستقبل القريب. وأشار بعض الوفود إلى أنه ما زال يلزم تحسين التنسيق بين تلك الإدارة والإدارات أو المكاتب الأخرى التابعة للأمانة العامة.

١٠٥ - وذكر بعض الوفود أن هناك أنشطة معينة في إطار البرنامج ١٢ من الخطة المتوسطة الأجل، قضايا التنمية العالمية وسياساتها، يبدو أنها مزدوجة ومتدخلة مع بعضها البعض، ويمكن إدماج عدد من البرامج الفرعية المدرجة في إطار البرنامج ١٢.

١٠٦ - وشدد عديد من الوفود على ضرورة تأمين موارد كافية لتعزيز الأنشطة الواردة في إطار البرنامج ١٢ فيما يتصل باستمرار التحول الاقتصادي والاجتماعي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وبتقدير تقارير إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن عن تنفيذ الجزاءات الاقتصادية المتعددة للأطراف وعن آثار التدابير الاقتصادية القسرية من جانب واحد. وفي هذا الصدد، أيد بعض الوفود إنشاء شعبة لتحليل السياسات الاقتصادية الجزئية والسياسات الاجتماعية داخل الإدارة.

١٠٧ - ورأى بعض الوفود عدم كفاية مستوى الموارد المخصصة لتنفيذ متابعة توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وضرورة زيادته. ورأى بعض الوفود ضرورة أن تسعى الإدارة إلى تعزيز تفاعلها مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٠٨ - وبين بعض الوفود أن الأنشطة المتداولة في الفقرة ٤٢-٨ من الباب ٨ المتعلقة بالجوانب الاجتماعية - الاقتصادية لبناء السلم بعد انتهاء الصراع، ليست قائمة على أساس الخطة المتوسطة الأجل أو أي تكليف لاحق. وأرتأت ضرورة إعادة صياغة البرنامج الفرعي ٢، المشاكل والتوقعات المتعلقة بالتنمية المتكاملة، من البرنامج ١٢ في ضوء هذه الملاحظات، وضرورة إعادة توزيع الموارد المتصلة به على مجالات أخرى ذات أولوية. وأيدت وفود أخرى الأنشطة المقترحة في تلك الفقرة.

١٠٩ - وأكد عدد من الوفود على أن السرد البرنامجي الوارد في البرنامج الفرعي ٥ من البرنامج ١٢، قضايا الاقتصاد الجزئي وسياساته، لا يستند إلى سند تشريعي ومن ثم ينبغي إعادة صياغة ذلك البرنامج. غير أن وفوداً أخرى أكدت على أن لهذه الأنشطة تكاليف معتمدة على النحو الواجب.

١١٠ - وأيد معظم الوفود الموافقة على السرد البرنامجي لهذا الباب.

الاستنتاجات والتوصيات

١١١ - لم تتمكن اللجنة من التوصل إلى اتفاق بشأن السرد البرنامجي للباب ٨. ولذلك، فإنها أوصت الجمعية العامة بأن تقوم، عند النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦، باستعراض السرد البرنامجي للباب ٨، مع إيلاء الاهتمام الواجب للملاحظات المبداة في الجزء المتعلق بالمناقشة الوارد أعلاه.

الباب ٩ - إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية

١١٢ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٤، المعقدة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥، في الباب ٩، إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦.

المناقشة

١١٣ - أيدَّ عدد من الوفود ببرنامج العمل المقترن بينما رأى بعض الوفود أن الموارد المتوفرة للإدارة لا تتناسب مع أهمية الأنشطة التي توفرها للبلدان النامية.

١١٤ - ورأى عدد من الوفود أن إمكانات الإدارة في مجال أنشطة التعاون التقني يجب تحقيقها على نحو كامل، وأكَّد أهمية تنسيق أنشطتها مع أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وأبرزت وفود أخرى ضرورة تفادي ازدواج أعمال الإدارة مع أعمال غيرها من المنظمات التابعة للأمم المتحدة.

١١٥ - ولاحظت عدة وفود تخفيض الموارد الخارجية عن الميزانية المقدرة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ ورأى أنه كان ينبغي إجراء تخفيض متناسب أيضاً في موارد الميزانية العادلة. وذكرت وفود أخرى أنه كان ينبغي التعويض عن الانخفاض في الموارد الخارجية عن الميزانية بزيادة موارد الميزانية العادلة. وأشار أحد الوفود إلى أنه يتوقع أن تتأثر الإدارة بالتغييرات التي قررتها الجمعية العامة بموجب قراراتها المتعلقة بأنشطة التنفيذية، والتي من شأنها أن تؤدي إلى خفض في تعينات الموظفين، وإدارة المشاريع وأعمال المشتريات، وأبدى الوفد دهشته لعدم وجود آية إشارة إلى ذلك في الميزانية. وطلب بعض الوفود إلى الأمانة العامة أن تقدم جدولًا توضيحيًا بأنشطة البرنامج التي جرى إيقافها.

١١٦ - وشكَّكت عدَّة وفود في الأساس التشريعي لنقل مهام الإدارة في مجال التعاون التقني من جنيف إلى فيينا وإنشاء وحدة للإنشاء والتممير في فيينا. وشدد بعض الوفود على أن نقل الوحدة في فيينا يبرره قربها من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وبالوفورات التي تجُمِعُ عن ذلك. ورأى بعض الوفود أن عنصر القرب ليس مهمًا. ورأى بعض الوفود أن أنشطة الوحدة قد تتشكل ازدواجاً لمهام التعاون التقني للجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ (أونكتاد)، وطلب تأكييدات بأن الازدواج والتدخل سيجري تفاديهما. واقتصر بعض الوفود إجراء استعراض لأنشطة الأمم المتحدة في سياق البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وأنشطة المنظمات الأخرى في المجال نفسه لتفادي ازدواج الأعمال.

١١٧ - ورأى بعض الوفود أنه لم تولعناية كافية، في إطار برنامج الإدارة العامة والمالية العامة، للقطاع الخاص وتنمية القدرة على تنظيم المشاريع. ورأى وفود أخرى أن البرنامج متوازن إلى حد كبير.

١١٨ - وشدد بعض الوفود على أنه في السرد المتعلق ببرنامج قضايا التنمية العالمية وسياساتها جرى تجاهل بعض القضايا الهامة في الخطة المتوسطة الأجل من قبيل التنمية الريفية، وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

١١٩ - ورأى بعض الوفود أنه كان ينبغي عرض برامج الموارد الطبيعية والطاقة بصورة مستقلة في الكرازة، مثلما حدث في الخطة المتوسطة الأجل.

١٢٠ - وأوصى بعض الوفود بأن يجري تنفيذ الفقرة ٩ - ٣٤ وفقاً للقرارات ذات الصلة من الخطة المتوسطة الأجل كما نصحتها الجمعية العامة في قرارها ٢١٤/٤٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وأكدت هذه الوفود نفسها على أنه ينبغي الاستعاضة عن الإشارات إلى التنمية البشرية المستدامة بإشارات إلى التنمية المستدامة وفقاً لمقررات الجمعية العامة ذات الصلة. وأعربت الوفود نفسها عن رأي مفاده أن الأنشطة المضطلع بها في إطار هذا الباب ينبغي أن تندمج بناءً على طلب الحكومات واستناداً إلى مصالحها وأولوياتها الوطنية.

١٢١ - ورأى بعض الوفود أنه كان ينبغي زيادة التشديد على متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

الاستنتاجات والتوصيات

١٢٢ - أوصت اللجنة بأن تقوم الجمعية العامة، لدى نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، باستعراض السرد البرنامجي للباب ٩، إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية.

الباب ١٠ ألف - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١٢٣ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٧، المعقدة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥، في الباب ١٠ ألف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

المناقشة

١٢٤ - أكدت عدة وفود من جديد دور الأونكتاد بوصفه مركز تنسيق داخل الأمم المتحدة للدراسة المتكاملة للتنمية والمسائل المتراكبة في مجالات التجارة والاستثمار والعلم والتكنولوجيا والبيئة والمالية والتنمية المستدامة، بالشكل المحدد في قرار الجمعية العامة ٩٩/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وشددت عدة وفود من جديد على التكامل بين منظمة التجارة العالمية، وهي هيئة لوضع القواعد، وبين الأونكتاد الذي هو محفل للسياسات التجارية المنحى.

١٢٥ - وأعربت عدة وفود عن دعمها القوي للنهج العالمي المتكامل للبرنامج وعن قلقها لأن مستوى الموارد المقترحة لا يكفي لكافلة تنفيذ الأنشطة المطلوبة المبرمجة تنفيذاً كاملاً. وأحاطت علمًا بما أكدته ممثل الأمين العام

العام من أن برامج الأونكتاد وأنشطته المقررة لن تتحقق. وأكدت دعمها للدور الهام الذي يقوم به الأونكتاد في تقديم البحوث وتحليلات السياسات للبلدان النامية، لا سيما فيما يتعلق باعتمان الفرص الجديدة ومواجهة التحديات الناتجة عن اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وتنفيذها تماماً. وأكدت عدة وفود على ضرورة تجنب التدابير التي قد تضعف أو تقوض إسهام الأونكتاد في عملية تنمية البلدان النامية.

١٢٦ - ورحبت بعض الوفود بتحفيض الموارد المقترحة وارتأت التخلص تدريجياً عن بعض الأنشطة، مع زيادة تبسيط البرنامج، ١٣، التجارة والتنمية. وأعربت تلك الوفود عن أسفها لأن الأونكتاد لم يفتض الفرصة لترشيد أعماله وترتيب أولوياته ترتيباً أفضل.

١٢٧ - ورحبت بعض الوفود بزيادة الموارد المخصصة للبرنامج الفرعى ٤، التخفيف من الفقر، من البرنامج، ١٣، بيد أنها أعربت عن استمرار قلقها لقلة ما خصص للبرنامج الفرعى نسبياً، رغم أهميته، من مجموع الموارد المخصصة للبرنامج ١٣. وتساءل أحد الوفود عن وجاهة زيادة موارد أنشطة القضاء على الفقر، التي لا يعتقد أنها تمثل أولوية في أنشطة الأونكتاد.

١٢٨ - وأكد عدد من الوفود على أهمية المتابعة الفعالة لنتائج استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للسبعينات لصالح أقل البلدان نمواً^(٧) مثلما ورد في قرار الجمعية العامة ٩٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٤، وأعربت تلك الوفود عن قلقها لأن الموارد المخصصة لذلك الغرض تحت البرنامج ١٥ قد لا تكون كافية.

١٢٩ - وشدد عدد من الوفود على أهمية تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٨)، وتساءل إن كانت الموارد الكافية قد اقتربت لأنشطة ذات الصلة.

١٣٠ - وأعربت عدة وفود عن دعمها لأنشطة المتصلة بالبلدان غير الساحلية، وال الحاجة إلى معالجة المشاكل الخاصة التي تواجهها تلك البلدان وإلى تحصيص ما يلزم من موارد لذلك.

١٣١ - وأعربت عدة وفود عن قلقها بسبب زيادة ١٥ في المائة في الموارد المخصصة للبرنامج الفرعى ٨، التحول إلى القطاع الخاص و المباشرة للأعمال الحرة والقدرة على المنافسة؛ وأعربت عن أسفها لأن برامج فرعية أخرى على نفس الدرجة من الأولوية لم تعامل متساوية فيما يتعلق بالموارد. ورحبت بعض الوفود بزيادة الموارد في هذا الباب.

١٣٢ - واستجابة لسؤال طرحتها بعض الوفود فيما يتعلق بإمكانية حدوث تداخل بين أنشطة الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، فسرت الأمانة العامة أن ولاية كل من الهيئتين وعلاقة عملهما، التي تعكس التكامل بين الهيئتين، اللتين تعهد كل منهما الأخرى واللازمتين للاستجابة للتغيرات السريعة في الاقتصاد العالمي.

بيد أن بعض الوفود ظلت على رأيها بأن هناك إمكانية ازدواج وحيث على إبقاء المسألة قيد الاستعراض الدقيق.

١٣٣ - وأوصى أحد الوفود بإعادة صياغة الفقرة ١٠ ألف - ٥٦ على النحو التالي:

(أ) في السطرين الثاني والثالث، تصبح عبارة "مباشرة الأعمال الحرة وتوطيد القطاع الخاص" كالتالي: مباشرة الأعمال الحرة، بما في ذلك عن طريق التحول إلى القطاع الخاص، وتوطيد القطاعين العام والخاص"؛

(ب) تمحذف الجملة الأخيرة في الفقرة نظراً لعدم وجود ولاية تشريعية لهذه المهام.

الاستنتاجات والتوصيات

١٣٤ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ١٠ - ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦، استناداً إلى التأكيدات المقدمة من ممثلي الأمانة العامة بأن التخفيضات المقترحة في مستوى الموارد للفترة ١٩٩٧-١٩٩٦ لن تؤدي بأي حال من الأحوال إلى تقليل أي من البرامج أو الأنشطة المقررة.

١٣٥ - أوصت اللجنة أيضاً بأن تولي الجمعية العامة، عند نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦ الاهتمام الواجب للآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والتي تظهر في الجزء المتعلق بالمناقشة الوارد أعلاه.

الباب ١٠ باء - مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومجموعة "غات"

١٣٦ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٧، المعقدة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥، في الباب ١٠ باء، مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومجموعة "غات"، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

المناقشة

١٣٧ - أعرب عن التأييد للبرنامج وكذلك لتعزيز الأنشطة في أعقاب إبرام اتفاقات جولة أوروغواي.

الاستنتاجات والتوصيات

١٣٨ - توصي اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ١٠ باء، مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومجموعة "غات"، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٩٦-١٩٩٧.

الباب ١١ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

١٣٩ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٦، المعقدة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥، في الباب ١١، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٩٦-١٩٩٧.

المناقشة

١٤٠ - أشارت وفود عديدة إلى أن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة منعقد حاليا، وأنه يستعرض برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة السنين ١٩٩٦-١٩٩٧. ورأت بعض الوفود أنه ينبغي أن تؤجل اللجنة استعراضها للباب ١١ إلى موعد لاحق حيث يتمنى لها أن تنظر فيه حينئذ في ضوء نتيجة مداولات مجلس الإدارة ومقرراته. ورأت وفود أخرى أن مداولات المجلس يمكن أن تنظر فيها الجمعية العامة.

النتائج والتوصيات

١٤١ - أوصت اللجنة بأن تافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ١١، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٩٦-١٩٩٧.

الباب ١٢ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

١٤٢ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٦، المعقدة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥، في الباب ١٢، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٩٦-١٩٩٧.

النتائج والتوصيات

١٤٣ - أوصت اللجنة بأن تافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ١٢، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٩٦-١٩٩٧.

الباب ١٣ - مكافحة الجريمة

١٤٤ - نظرت اللجنة، في الجلسة ١٦، المعقودة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥، في الباب ١٣، مكافحة الجريمة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

المناقشة

١٤٥ - أعرب عدد من الوفود عن تأييده لأهداف ونطاق الأنشطة المقترحة في إطار الباب ١٣.

١٤٦ - ورأت وفود عدّة أن تخصيص الموارد ضمن البرنامج لا يعني تماماً بالأولويات التي حددتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأنه يتّبغي إعطاء الأولوية، من حيث الاهتمام، للبرنامجين الفرعيين ١ و ٢.

١٤٧ - ورأت بعض الوفود أن اقتراح رفع مستوى فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية إلى شعبة وتعزيز مواردها من الموظفين لا يبرره نطاق الأنشطة المتواخدة لفترة السنتين. وأشار أحد الوفود إلى أنه ينبغي تعزيز الموارد في إطار البرنامج عن طريق المناقلات الداخلية. وأيدت وفود أخرى مقترنات الأمرين العام. وأشار أحد الوفود إلى أنه لا يعتقد أن التماس الطرق والسبل اللازمة لعلاج السجناء المصابين بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) هو عمل من المناسب أن يضطلع به الفرع.

١٤٨ - ورفضت بعض الوفود التسلیم بوجود صلة بين المساعدة المقدمة للدول الأعضاء من أجل مكافحة جميع أشكال الجريمة عبر الوطنية المنظمة وتعزيز المبادئ الأساسية لصون حكم القانون والإدارة العامة السليمة والحكم السليم (الفقرة ١٣-١٣ (د)).

١٤٩ - ولاحظ بعض الوفود عدم وجود أي إشارة إلى الاتجار غير المشروع بالأطفال والبغاء وإنتاج المواد الإباحية عن الأطفال باعتبار ذلك جميـعاً من الأشكال الجديدة للجريمة عبر الوطنية، وإلى التدابير التي يتعين اتخاذها لمنع أسبابها ومكافحتها والقضاء عليها.

النتائج والتوصيات

١٥٠ - توصي اللجنة بأن تقوم الجمعية العامة، عند النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، باستعراض السرد البرنامجي للباب ١٣، مكافحة الجريمة.

الباب ١٤ - المراقبة الدولية للمخدرات

١٥١ - نظرت اللجنة، في الجلسة ١٦، المعقدة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥، في الباب ١٤، المراقبة الدولية للمخدرات، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧.

المناقشة

١٥٢ - أعربت وفود عدة عن دعمها لبرنامج الأنشطة المضطلع به في إطار هذا الباب.

١٥٣ - ورأت بعض الوفود أنه كان يتعين، في حدود المستوى الإجمالي للموارد المقترحة لهذا الباب، زيادة الموارد المخصصة للبرامج الفرعية ٣ و ٦ و ٧ نظراً لما تتسم به من أهمية في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات، وشككت في الحاجة إلى تخصيص موارد للخبراء الاستشاريين.

١٥٤ - وشددت بعض الوفود على أنه من الضروري تحقيق توازن أكبر بين الموارد المخصصة للأنشطة الميدانية والموارد المخصصة للأنشطة الإدارية.

١٥٥ - وأكدت بعض الوفود على أهمية تيسير وصول البلدان النامية إلى المعلومات التي يتاحها برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات بغية تمكينها من تعزيز قدرتها على مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بالمخدرات. وتساءلت بعض الوفود عن عدم تخصيص موارد لبرنامج الفرعي ٤، التعاون التقني، في الميزانية البرنامجية، وأعربت عن قلقها إزاء عدم حصول الأنشطة المتوقعة في إطار هذا البرنامج الفرعي على الدعم المناسب خلال فترة السنتين.

النتائج والتوصيات

١٥٦ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ١٤، المراقبة الدولية للمخدرات، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧.

الباب ١٥ - اللجنة الاقتصادية لا فريقيا

١٥٧ - نظرت اللجنة، في الجلسة ١٨، المعقدة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٥، في الباب ١٥، اللجنة الاقتصادية لا فريقيا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧.

المناقشة

١٥٨ - أعربت عدة وفود عن القلق إزاء استمرار انخفاض الموارد، ولا سيما الموارد الخارجية عن الميزانية، وإزاء الأثر السلبي الذي يمكن أن يخلفه ذلك على إنجاز البرامج، وبصفة خاصة على تنفيذ الأنشطة المؤذنة بها، فضلاً عن مشاريع التعاون التقني.

١٥٩ - وأعربت عدة وفود عن الأمل في أن تتمكن أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا، في حدود مستوى الموارد المقترن، من تنفيذ أنشطتها المشتملة بالبرنامج، على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترنة. ورحبـت تلك الوفود بإعادة تنظيم الأمانة، وأعربت عنأملها في أن يؤدي ذلك، من خلال بذل المزيد من الجهود، إلى تنفيذ الولايات المنوطـة باللجنة. وقالـت إنـها تتـوقعـ منـ الأمـانـةـ تعـويـضـ انـخـفـاضـ المـوـارـدـ الـخـارـجـةـ عنـ المـيـزاـنـيـةـ بـزيـادـةـ مـسـتـوـىـ المـوـارـدـ الـمـقـتـرـنـةـ الـلـيـكـيـاـ،ـ وـأـكـدـتـ أـنـهـ إـزـاءـ جـسـامـةـ الـمـشاـكـلـ الـتـيـ تـواـجـهـهاـ اـفـرـيـقـيـاـ وـالـجـهـودـ الـهـائـلـةـ الـتـيـ تـبـذـلـهاـ بـلـادـ الـمـنـطـقـةـ فـإـهـ يـنـبـغـيـ لـلـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ وـالـمـجـتـمـعـ الدـولـيـ بـذـلـ الـمـزـيدـ مـنـ أـجـلـ مـسـاعـدـةـ اـفـرـيـقـيـاـ.ـ وـقـالـتـ وـفـودـ أـخـرىـ إـنـ مـاـ يـنـجـحـ حـالـيـاـ لـتـنظـيمـ الـبـرـامـجـ الـفـرـعـيـةـ الـقـائـمـةـ وـتـحدـيـدـ أـوـلـوـيـاتـ اـسـتـخـدامـ الـمـوـارـدـ لـيـسـ بـالـشـيـءـ الـكـافـيـ.ـ وـلـذـلـكـ ذـكـرـتـ أـنـهاـ لـاـ تـسـتـطـعـ تـأـيـيدـ إـدـرـاجـ مـزـيدـ مـنـ الـوـظـائـفـ لـتـموـيلـهاـ مـنـ الـمـيـزاـنـيـةـ الـعـادـيـةـ.ـ إـذـ مـنـ الـوـاجـبـ تـلـبـيـةـ الـاـحـتـيـاجـاتـ الـجـدـيـدةـ فـيـ حـدـودـ الـمـوـارـدـ الـمـوـجـودـةـ،ـ وـعـنـ طـرـيـقـ جـمـلـةـ أـمـورـ مـنـهـاـ تـقـلـيـصـ الـبـرـامـجـ الـرـائـدـةـ عـلـىـ الـحـاجـةـ أـوـ عـدـيـمـةـ الـفـعـالـيـةـ،ـ وـالـتـمـسـتـ بعضـ الـوـفـودـ تـأـكـيدـاتـ بـأـنـ لـاـ يـؤـثـرـ انـخـفـاضـ الـمـوـارـدـ عـلـىـ نـوـعـيـةـ إـنـجـازـ الـبـرـامـجـ،ـ وـعـلـىـ قـدـرـةـ الـلـجـنـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ لـافـرـيـقـيـاـ عـلـىـ تـسـيـقـ الـاـنـشـطـةـ الـمـتـصـلـةـ بـالـتـعاـونـ الـإـقـلـيمـيـ.ـ

١٦٠ - وـدـعـتـ بـعـضـ الـوـفـودـ أـمـانـةـ الـلـجـنـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ لـافـرـيـقـيـاـ إـلـىـ أـنـ تـواـصـلـ الـمـسـاعـيـ،ـ مـسـتـفـيدـةـ مـنـ الـمـرـكـزـ الـذـيـ تـنـفـرـدـ بـهـ فـيـ الـمـسـاـهـمـةـ فـيـ تـنـمـيـةـ اـفـرـيـقـيـاـ،ـ مـنـ أـجـلـ وـضـعـ اـسـتـرـاتـيـجـيـةـ اـفـرـيـقـيـةـ جـدـيـدةـ لـلـتـنـمـيـةـ،ـ وـتـشـجـعـ الـتـجـارـةـ دـاخـلـ الـمـنـطـقـةـ،ـ وـتـعـزـيزـ وـتـحـسـينـ قـاعـدـةـ بـيـانـاتـهـاـ.ـ وـأـشـارـتـ تـلـكـ الـوـفـودـ أـيـضاـ إـلـىـ ضـرـورـةـ قـيـامـ الـلـجـنـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ لـافـرـيـقـيـاـ بـتـقـيـيمـ عـمـلـهـاـ مـنـ آـنـ لـآـخـرـ،ـ وـالـاسـتـمـارـ،ـ فـيـ جـمـلـةـ أـمـورـ،ـ فـيـ تـنـفـيـذـ تـوـصـيـاتـ مـكـتـبـ الـمـراـقبـةـ الـدـاخـلـيـةـ ذـاتـ الـصـلـةـ الـوـارـدـةـ فـيـ التـقـرـيرـ الـمـتـعـلـقـ بـالـمـمـارـسـاتـ الـبـرـامـجـيـةـ وـالـإـدـارـيـةـ لـأـمـانـاتـ الـلـجـانـ الـإـقـلـيمـيـةـ (ـA/49/891ـ،ـ الـمـرـفـقـ).ـ

١٦١ - وـقـالـتـ بـعـضـ الـوـفـودـ إـنـهـ تـفـضـلـ أـنـ تـمـوـلـ،ـ مـنـ خـلـالـ الـمـيـزاـنـيـةـ الـبـرـامـجـيـةـ،ـ أـنـشـطـةـ الـمـعـهـدـ الـاـفـرـيـقـيـ للـتـنـمـيـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـتـخـطـيـطـ،ـ لـلـتـحـقـقـ مـنـ تـوـفـرـ مـقـومـاتـ الـبـقاءـ وـالـاسـتـمـارـ لـهـ.ـ

النتائج والوصيات

١٦٢ - أـوـصـتـ الـلـجـنـةـ بـأـنـ تـوـافـقـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ عـلـىـ السـرـدـ الـبـرـامـجـيـ للـبـابـ ١٥ـ،ـ الـلـجـنـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ لـافـرـيـقـيـاـ،ـ مـنـ الـمـيـزاـنـيـةـ الـبـرـامـجـيـةـ الـمـقـتـرـنـةـ لـفـتـرـةـ السـنـتـيـنـ ١٩٩٧ـ١٩٩٦ـ.ـ

الباب ١٦ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١٦٣ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٩، المعقدة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٥، في الباب ١٦، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٩٧-١٩٩٦.

المناقشة

١٦٤ - أعربت وفود عديدة عن ارتياحها لزيادة مستوى الموارد المقترحة، في حين رأت وفود أخرى أن ثمة حاجة لمواصلة تعزيز مجالات العمل ذات الأولوية. وفي حين رحب بعض الوفود بالأولوية التي أوليت للبرامج المتعلقة بالتخفيض من وطأة الفقرة وبأقل البلدان نموا، فقد رأت أنه كان من الممكن تعزيز تلك البرامج بدرجة أكبر.

١٦٥ - وأبرزت بعض الوفود ضرورة تجنب ازدواجية الأعمال مع الهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وذكرت أنه لابد من تحسين كفاءة وفعالية ممارسات عمل اللجنة قبل أن تحول إليها موارد أو سلطات إضافية.

١٦٦ - ورحبت بعض الوفود بمبادرة اللجنة المتمثلة في زيادة استخدام مرافق مؤتمراتها وتبسيط جدول اجتماعاتها.

النتائج والتوصيات

١٦٧ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ١٦، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، من الميزانية البرنامجية لفترة السنين ١٩٩٧-١٩٩٦.

الباب ١٧ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١٦٨ - نظرت اللجنة، في الجلسة ١٩، المعقدة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٥، في الباب ١٧، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٩٧-١٩٩٦.

المناقشة

١٦٩ - شدد عدد من الوفود على أهمية الأنشطة المقترحة في إطار الباب ١٧ وأيد برنامج العمل ومستوى الموارد.

١٧٠ - وشددت بعض الوفود على أهمية تنسيق الأنشطة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما مع المنظمات الإقليمية، بغية تجنب الازدواجية في العمل.

١٧١ - ورأت بعض الوفود أن ثمة حاجة إلى زيادة تنظيم الموارد في المجالات غير ذات الأولوية ونقلها إلى المجالات التي اعتبرت ذات أولوية عالية. ورأت أيضاً أنه ينبغي استعراض الأنشطة التي تتضطلع بها بعض هيئات اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وشددت وفود أخرى على الحاجة إلى توفير الموارد الكافية لجميع الأنشطة المنوطة باللجنة الاقتصادية لأوروبا، ولا سيما لتنمية التعاون في ميدان الصناعة والتكنولوجيا.

١٧٢ - وأعربت وفود عديدة عن تأييدها للاقتراح الوارد في الباب ٩، إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، بإنشاء وحدة في فيينا. وفي هذا الصدد، أعربت وفود أخرى عن أسفها لأن الأمين العام اقترح القيام بنشاط في فيينا لدعم تعمير وتنمية بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية دون أي ولاية تشريعية. وأكدت أنه من الممكن استخدام هذه المهام في إطار أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وأعربت بعض الوفود عن أسفها لأن الأمانة العامة لم تقدم إلى الدول الأعضاء معلومات دقيقة وكافية لتمكينها من تحديد المكاسب المتصلة بالفعالية والاحتاجية، والتي تتحقق من جراء نقل هذه المهام من جنيف إلى فيينا.

١٧٣ - وأكدت وفود عديدة أهمية المضي في توجيه وتنمية أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا لغراض تحقيق تحول اقتصادي واجتماعي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

النتائج والتوصيات

١٧٤ - أوصت اللجنة بأن تتوافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ١٧، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٩٦-١٩٩٧.

الباب ١٨ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٧٥ - نظرت اللجنة، في جلستها ٢٠، المعقدة في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥، في الباب ١٨، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الميزانية البرنامجية لفترة السنين ١٩٩٦-١٩٩٧.

المناقشة

١٧٦ - أعربت عدة وفود عن تأييدها لبرنامج عمل اللجنة والمستوى المقترن للموارد، معربة في الوقت نفسه عن قلقها إزاء تناقص مستوى الموارد الخارجية عن الميزانية. وأعربت عدة وفود عن قلقها لقلة الموارد المخصصة لبعض البرامج الفرعية، لا سيما البرنامج الفرعى ١٤، التكامل والتعاون الإقليمي.

وأعربت وفود أخرى عن اعتقادها بأن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في حاجة إلى إعادة تشكيل بما يكفل لها برنامج عمل أكثر فعالية من حيث التكاليف وأكثر تركيزاً. وثمة حاجة إلى أن تولي اللجنة المزيد من الاهتمام للتغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية للمنطقة ولتعزيز الروابط مع القطاع الخاص.

١٧٧ - وارتأت وفود عديدة أنه كان ينبغي اقتراح المزيد من الموارد للبرنامج، وذهبت وفود أخرى إلى القول بأنه لا ينبغي أن توكل إلى اللجنة أي موارد أو مسؤوليات إضافية إلى أن تثبت أنها تستخدمن الموارد القائمة بكفاءة وفعالية.

١٧٨ - وطلب عدد من الوفود توضيحاً بشأن البارامترات المستعملة في إعادة تحديد التكاليف التي يبدو أنها عالية بصورة مفرطة بالمقارنة مع مستوى إعادة تحديد التكاليف في اللجان الإقليمية الأخرى.

١٧٩ - ورحب عدد من الوفود بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتخفيض تكاليف استئجار أماكن المكتب الكائن في مكسيكو.

١٨٠ - وشددت عدة وفود على ضرورة ضمان تنسيق برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع المؤسسات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة، لتجنب الأزدواجية.

١٨١ - وأعربت بعض الوفود عن القلق حيال توقيت تقديم وثائق اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بجميع اللغات الرسمية للجنة.

١٨٢ - وأعرب أحد الوفود عن القلق إزاء إدراج مفاهيم من قبيل أساليب الإدارة الحكومية، والقدرة على الإدارة الحكومية، واللامركزية والحكم المحلي (الفقرة ٢٨-١٨) دون تحديد مناسب لدور الحكومة في هذا الصدد.

النتائج والتوصيات

١٨٣ - أوصت اللجنة بأن تتوافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ١٨، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

١٨٤ - وأوصت اللجنة أيضاً بأن تقوم الأمانة العامة، عند تنفيذها للفقرة ٢٨-١٨، بتطوير ما تتطوّي عليه من أنشطة بناء على طلب الحكومات المعنية استناداً إلى المصالح والأولويات الوطنية للدول الأعضاء.

الباب ١٩ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

١٨٥ - نظرت اللجنة، في جلستها ٢٠، المعقدة في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥، في الباب ١٩، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦.

المناقشة

١٨٦ - أعربت وفود كثيرة عن تأييدها للأنشطة البرنامجية ورحبـت بالنهج الموضعي الجديد الذي انتهـجـتهـ اللجنةـ الاقتصادـيةـ والـاجـتمـاعـيةـ لـغـربـيـ آـسـياـ،ـ وكـذـلـكـ إـعادـةـ تنـظـيمـ أـمـانـتهاـ.ـ وأـعـربـتـ بـعـضـ الـوـفـودـ عـنـ الـآـمـلـ فـيـ أـنـ تـؤـدـيـ عمـلـيـةـ إـعادـةـ التنـظـيمـ إـلـىـ استـخـدـامـ مـوـارـدـ اللـجـنةـ بشـكـلـ يـتـسـمـ بـقـدـرـ أـكـبـرـ مـنـ الـفعـالـيـةـ.ـ معـ إـيلـاءـ اـهـتمـامـ أـكـبـرـ لـلـأـنـشـطـةـ ذاتـ الـأـولـويـةـ.

١٨٧ - ورأـتـ بـعـضـ الـوـفـودـ أـنـ يـنـبـغـيـ اـعـتـبـارـ البرـنـامـجـ الفـرعـيـ ٢ـ،ـ تـحـسـينـ نـوـعـيـةـ الـحـيـاةـ،ـ ذـاـ أـولـوـيـةـ عـالـيـةـ وـأـنـ يـنـبـغـيـ لـلـجـنةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ والـاجـتمـاعـيـةـ لـغـربـيـ آـسـياـ أـنـ تـجـنـبـ اـرـدـواـجـيـةـ الـجهـودـ مـعـ الـمـنـظـمـاتـ الـأـخـرـىـ.ـ العـاـمـلـةـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ.

١٨٨ - وطلـبـتـ بـعـضـ الـوـفـودـ مـعـلـومـاتـ عنـ توـقـيـتـ نـقـلـ مـقـرـرـ اللـجـنةـ إـلـىـ بـيـرـوـتـ وـالـأـثـارـ المـتـرـتبـةـ عـلـىـ ذـلـكـ.ـ فـيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـالـمـوـارـدـ.

١٨٩ - وسـأـلتـ بـعـضـ الـوـفـودـ عـمـاـ إـذـاـ كـانـتـ عـمـلـيـةـ إـعادـةـ تنـظـيمـ أـمـانـةـ اللـجـنةـ قدـ اـكـتـمـلـتـ.ـ وـرـحـبـتـ وـفـودـ أـخـرـىـ بـتـأـكـيدـاتـ أـمـانـةـ الـعـامـةـ أـنـ عـمـلـيـةـ إـعادـةـ التنـظـيمـ تـجـريـ وـفقـاـ لـتـوـصـيـاتـ مـكـتبـ المـراـقبـةـ الدـاخـلـيـةـ الـوـارـدـةـ فـيـ التـقـرـيرـ المـتـعـلـقـ بـالـمـمـارـسـاتـ البرـنـامـجـيـةـ وـالـإـدـارـيـةـ لـأـمـانـاتـ اللـجـانـ الـاقـلـيمـيـةـ (A/49/891ـ المرـفـقـ).

١٩٠ - ورـفـضـتـ بـعـضـ الـوـفـودـ إـدـرـاجـ عـبـارـةـ "(ج)"ـ إـكـسـابـ مـفـاهـيمـ التـنـمـيـةـ الـبـشـرـيـةـ وـبـيـانـاتـهاـ صـبـغـةـ إـقـلـيمـيـةـ "ـ فـيـ الـفـقـرـةـ ١٤ـ١٩ـ باـعـتـبـارـهـاـ هـدـافـاـ مـنـ الـأـهـدـافـ.ـ وـرـأـتـ أـنـ تـلـكـ الـمـفـاهـيمـ وـالـبـيـانـاتـ لاـ تـتـمـتـعـ بـأـيـ وـلـايـةـ،ـ لـأنـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ ذـكـرـتـ بـوـضـوـحـ فـيـ قـرـارـهـاـ ١٢٣ـ٤٩ـ الـمـؤـرـخـ ١٩ـ كانـونـ الـأـوـلـ دـيـسـمـبـرـ ١٩ـ ٩ـ ٤ـ أـنـ "ـ تـقـرـيرـ التـنـمـيـةـ الـبـشـرـيـةـ "ـ لـيـسـ وـثـيقـةـ رـسـمـيـةـ مـنـ وـثـائقـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ.

النتائج والتصنيفات

١٩١ - أـوـصـتـ اللـجـنةـ بـأـنـ توـافـقـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ،ـ عـلـىـ السـرـدـ البرـنـامـجيـ للـبـابـ ١٩ـ،ـ اللـجـنةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ والـاجـتمـاعـيـةـ لـغـربـيـ آـسـياـ،ـ منـ الـمـيـزـانـيـةـ البرـنـامـجـيـةـ المقـتـرـحةـ لـفـتـرـةـ السـنـتـيـنـ ١٩٩٧ـ١٩٩٦ـ.

الباب ٢٠ - البرنامج العادي للتعاون التقني

١٩٢ - نظرت اللجنة، في جلستها ٢١، المعقدودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥ في الباب ٢٠، البرنامج العادي للتعاون التقني، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٩٦-١٩٩٧.

المناقشة

١٩٣ - أعرب عدد من الوفود عن تأييده للمقترحات الواردة في هذا الباب. وشدد على أنه ينبغي اعتبار الأنشطة والموارد المقترحة مكملة للأنشطة والموارد الواردة في الأبواب الأخرى ذات الصلة في الميزانية.

١٩٤ - ولاحظ بعض الوفود الصعوبة في تحديد الأنشطة في هذا الباب ورأى أنه ينبغي توفير معلومات أكثر تفصيلاً في هذا الصدد. وطلبت هذه الوفود وجود ضمادات تكفل تخصيص الجزء الأكبر من الأموال التي تنفق بمقتضى هذا البرنامج، لأقل البلدان نمواً وأشدّها فقراً. واعترفت وفود أخرى بأنه من العسير برمجة الأنشطة الواردة في هذا الباب بحكم طبيعتها.

١٩٥ - كما شدد بعض الوفود على ضرورة تمويل الأنشطة المتعلقة بالتعاون التقني من موارد خارجة عن الميزانية. في حين رأت وفود أخرى أن الأنشطة الواردة في إطار الباب ٢٠ ساهمت في تنمية البلدان النامية، وأعربت عن تأييدها لتمويل هذه الأنشطة عن طريق الميزانية العادية لضمان قيامها على أسس مالية سليمة ومضمونة.

١٩٦ - واستفسر بعض الوفود عن علاقة الأنشطة الواردة في هذا الباب بأنشطة مشابهةنفذتها برامج أخرى تابعة للأمم المتحدة. وطلب الحصول على ضمادات بــلا يكون هناك تداخل أو ازدواج في الجهود المبذولة في هذا الصدد. في حين دعا بعض الوفود إلى ضرورة مراجعة هذا البرنامج مراجعة جوهرية وتعديل ما يلزم ليتسنى الاستجابة على نحو أوفى للاحتياجات الحالية المتعلقة بالتعاون التقني. وأكدت وفود أخرى أن هذا الباب مفيد ويوفر المرونة اللازمة لتلبية الأولويات الناشئة للبلدان النامية.

الاستنتاجات والتوصيات

١٩٧ - أوصت اللجنة بأن تتوافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٢٠، البرنامج العادي للتعاون التقني، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٩٦-١٩٩٧.

الباب ٢١ - حقوق الإنسان

١٩٨ - نظرت اللجنة، في جلستيها ٢٢ و ٢٣، المعقدتين يوم ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥، في الباب ٢١، حقوق الإنسان، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٩٦ - ١٩٩٧.

المناقشة

١٩٩ - أيدت وفود عديدة برنامج العمل المقترح والزيادات المقترحة في الموارد. ورأى وفود كثيرة أخرى أن الزيادة المقترحة غير كافية وأن هناك حاجة إلى مزيد من الموارد عموماً في هذا الميدان الهام، ولبيان التوسيع في الأنشطة في أعقاب انعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. وأبدت وفود عديدة أسفها لعدم اقتراح زيادات مماثلة للمجالات ذات الأولوية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، رغم التسليم في الوقت نفسه بأهمية الأنشطة في ميدان حقوق الإنسان، وأعربت عن قلقها إزاء زيادة الموارد المقترحة لهذا القطاع. وأعربت وفود أخرى عن خشيتها من عدم تمويل عمليات المساعدة الاستشارية التقنية تمويلاً كافياً.

٢٠٠ - وشكك عدد من الوفود في الأساس التشريعي لاقتراح الميزانية كما ورد في الباب ٢١، حيث لم تتوافق الجمعية العامة بعد على التنقيحات المتعلقة بالبرنامج ٣٥ والباب ٢١ من التقديرات المنقحة للميزانية البرنامجية لفترة السنين ١٩٩٤ - ١٩٩٥. وأشارت وفود أخرى إلى أن الولاية التشريعية لاقتراح الميزانية مستمدة من القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة.

٢٠١ - وشكك بعض الوفود في مستوى الموارد المقترح في إطار البرنامجين الفرعيين ٢ و ٤ ورأى أنه ينبغي توزيع الموارد بين البرامج الفرعية على نحو أكثر عدلاً. وأعرب بعض الوفود عن قلقه إزاء انخفاض مستوى الموارد المخصصة من الميزانية العادية للبرنامج الفرعي ٢ بالقياس إلى ارتفاع مستوى الموارد الخارجية عن الميزانية، وأكدت، بوجه خاص، عدم كفاية الموارد التي خصصت لتنفيذ أهداف وغايات العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم ٢٤٨/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ورحبت وفود أخرى بالتركيز على البرنامج الفرعي ١، الذي منحته الجمعية العامة أولوية عالية، وأعربت عن أملها في أن تستفيد الأنشطة المتواخدة في إطار البرنامج الفرعي ٤ استفادة كاملة من الخبرة القائمة في أماكن أخرى، بما في ذلك خارج منظومة الأمم المتحدة.

٢٠٢ - ورأى وفود عديدة أن برنامج العمل المتعلق بدمج مسائل حقوق الإنسان في أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم تصدر به ولاية تشريعية. وأعربت وفود عديدة عن رأي مفاده أنه صدر تكليف بهذا البرنامج من خلال إعلان وبرنامج عمل فيينا^(٣) اللذين اعتمد هما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان.

٢٠٣ - ولاحظت وفود عديدة أن برنامج العمل المقترن لا يعكس على النحو الكافي الأنشطة المتصلة بالحق في التنمية، رغم تشديد إعلان وبرنامج عمل فيينا على ذلك، وأنه ينبغي تناول الحق في التنمية في برنامج فرعي منفصل، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وفي هذا السياق، أكدت هذه الوفود على ضرورة إعادة صياغة البرنامج ٣٥ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧ بصفتها المنقحة^(٤)، لاتاحة متابعة برنامجية فعالة لتنفيذ الإعلان المتعلق بالحق في التنمية^(٥) في إطار الجهود المبذولة لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا. ورأى وفود عديدة أخرى أن المسألة قد عولجت معالجة كافية في إطار البرامج الفرعية ذات الصلة، بنفس الأسلوب الذي عولجت به حقوق الإنسان الفردية الأخرى، التي لا يجوز ولا ينبغي حصر أي منها في برنامج فرعي واحد.

٢٠٤ - ورأى وفود عديدة أن مسؤوليات مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومسؤوليات الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان محددة تحديداً واضحاً ويعزز بعضها بعضاً. ورأى بعض الوفود أنه ينبغي زيادة استعراض وتوضيح مسؤوليات و اختصاصات كل من هذين المسؤولين الكبيرين.

٢٠٥ - ورأى عدد من الوفود أن عملية إعادة التشكيل الجاري للبرنامج وإعادة تنظيم مركز حقوق الإنسان مفيدة وفعالة، وتماشي مع توصيات مكتب المراقبة الداخلية، على النحو المبين في التقرير المتعلق بالممارسات البرنامجية والإدارية للمركز، والذي قدمه فريق تابع للمكتب (A/49/892، المرفق). ورأى وفود أخرى أن هذه الأنشطة ليست كافية وأن الأمر ما زال يقتضي بذل جهود كبيرة من أجل زيادة الفعالية والقضاء على أي ازدواج أو تداخل في الأنشطة. كما أكدت هذه الوفود الحاجة إلى الارساع في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدتهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان.

٢٠٦ - وأكدت وفود عديدة أن الأنشطة المخاطلة بها في ميدان حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، ينبغي أن تهدف إلى تحقيق الرفاه للبشرية جماعة، وأنه ينبغي وضع نهج متكامل لضمان إيلاء جميع حقوق الإنسان اهتماماً متوازناً، على أساس مبادئ الموضوعية والحيادية وعدم الانتقائية، على النحو الوارد في الفقرة ٣٢ من الفرع الأول من إعلان وبرنامج عمل فيينا. وأكدت هذه الوفود أن السرد البرنامجي لا يشير إلى جميع الولايات ذات الصلة وأنه أغفل عدداً من المسائل الهامة الواردة في إعلان وبرنامج عمل فيينا، لا سيما في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وشددت الوفود على ضرورة إعادة صياغة مختلف الاقتراحات والأفكار الواردة في الباب ٢١، ولا سيما في الفقرات ٢-٢١ و ٦-٢١ و ٢٣-٢١ و ٢١-٢٧ (ب) و (ج)، لكي تعكس ما ورد في إعلان وبرنامج عمل فيينا نصاً وروحاً، والولايات الواردة فيهما.

٢٠٧ - وأكدت وفود أخرى أن اقتراحات الميزانية تسعى على النحو الصحيح إلى تنفيذ كل ما ورد في إعلان وبرنامج عمل فيينا وجميع الولايات الأخرى. واعتبرت على المحاولات الرامية إلى اختيار ولايات دون أخرى، ولذلك فإنها ترى ضرورة الموافقة على اقتراحات الميزانية بكل منها.

٢٠٨ - وكرر بعض الوفود تأييده القوي لإنشاء برنامج شامل لمساعدة الدول الأعضاء على تعزيز المؤسسات المسئولة عن سيادة القانون على النحو الوارد في إعلان وبرنامج عمل فيينا وقرار الجمعية العامة ١٣٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ١٩٤/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وأكدت هذه الوفود أنه ينبغي تخصيص موارد كافية لهذا البرنامج.

٢٠٩ - ورحبت الوفود بإدراج الولايات التشريعية الموافق عليها منذ ١٩٩٢ في برنامج العمل. وأعربت وفود عديدة عن أسفها لأن التبنيات المقترحة عام ١٩٩٤ للبرنامج ٣٥ من خطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧ ما زالت قيد الاستعراض من قبل الجمعية العامة وأنها لا يمكن أن توفر الإطار اللازم للباب .٢١

٢١٠ - وأيدت وفود عديدة تحديد الوظائف المقترن، ولاحظت أن أغلب هذه الوظائف لا تعني طلب موارد بشرية إضافية وأن تحويلها إلى وظائف دائمة سيكون له أثر مفيد على المعنويات والفعالية في مركز حقوق الإنسان. ورأيت وفود عديدة أخرى ضرورة عدم اقتراح تحويل الوظائف إلى ٢١ الجديدة التي وافقت عليها الجمعية العامة في الجزء الثالث من قرارها ٢١٩/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بوصفها وظائف مؤقتة، إلى وظائف ثابتة إلى أن تقدم اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تعليقاً إضافياً على هذه المسألة.

٢١١ - وشددت وفود عديدة على ضرورة نقل موارد لجنة حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدلاً من الاستفادة منها. وأعرب بعض الوفود عن قلقه إزاء عدم الوضوح فيما يتعلق بالموارد التي ينبغي تخصيصها للترويج للاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ١٧٥/٤٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

٢١٢ - وشدد بعض الوفود على ضرورة تحسين تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها مختلف كيانات المنظمة في ميدان حقوق الإنسان.

الاستنتاجات والتوصيات

٢١٣ - لم تتمكن اللجنة من التوصل إلى اتفاق على توصية تقدم إلى الأمانة العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للباب ٢١، حقوق الإنسان. ولذلك فإنها أوصت الجمعية العامة، بأن تقوم عند النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٩٦ - ١٩٩٧، باستعراض السرد البرنامجي للباب ٢١، مع إيلاء الاهتمام الواجب لللاحظات الواردة في الفقرات ١٩٩ إلى ٢١٢ أعلاه.

الباب ٢٢ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٢١٤ - نظرت اللجنة، في جلستها ٢٣، المعقدة في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥، في الباب ٢٢، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنطين ١٩٩٧-١٩٩٦.

المناقشة

٢١٥ - جرى الإعراب عن التأييد بوجه عام لبرنامج عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ورأى بعض الوفود أن الولاية الأساسية للمفوضية هي حماية اللاجئين وأن الأنشطة المضطلع بها في سياق التواصل من مرحلة إعادة التأهيل إلى التنمية ينبغي أن لا تعتبر جزءاً من المهام الدائمة للمفوضية. وطلبت وفود أخرى معلومات بشأن أنشطة الوقاية التي تضطلع بها المفوضية.

٢١٦ - وطلب بعض الوفود توضيحاً فيما يتعلق بالتجارب بين مستوى مجموع الموارد المتوقع توفرها لفترة السنطين القادمة والمبين في الملزمة، والمستوى الذي أبلغت به اللجنة التنفيذية.

٢١٧ - وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء الانخفاض في مستوى الموارد الخارجية عن الميزانية والمقدرة بالنسبة لفترة السنطين ١٩٩٧-١٩٩٦. وفي الوقت نفسه، شكت هذه الوفود في ميررات زيادة عدد الوظائف المملوكة من موارد خارجة عن الميزانية.

الاستنتاجات والتوصيات

٢١٨ - أوصت اللجنة بأن تتفق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٢٢، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنطين ١٩٩٧-١٩٩٦.

الباب ٢٣ - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

٢١٩ - نظرت اللجنة، في جلستها ٢٣، المعقدة في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥، في الباب ٢٣، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنطين ١٩٩٧-١٩٩٦.

المناقشة

٢٢٠ - أيد العديد من الوفود نقل مقر الأونروا من فيينا إلى قطاع غزة. وأبدى أحد الوفود اعتراضه على تمويل عملية النقل من موارد البرنامج.

٢٢١ - وأشار العديد من الوفود إلى أنه، بعد توقيع إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، الذي وقعته حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن العاصمة في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣^(١) واستعداداً لتوسيع نطاق سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية لتشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، والى أن تكتمل عملية السلام في الشرق الأوسط، ستواصل الأونروا تنفيذ برنامجها لإقرار السلام والاضطلاع بدور نشط في المنطقة. وأعربت بعض الوفود عن تطلعها إلى توسيع نطاق تقاسم تكاليف الوكالة خلال هذه الفترة.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٢٢ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٢٣، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

الباب ٤ - إدارة الشؤون الإنسانية

٢٢٣ - نظرت اللجنة، في جلستها ٢٨، المعقدة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، في الباب ٤، إدارة الشؤون الإنسانية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

المناقشة

٢٢٤ - ذكرت وفود عديدة بالأهداف التي نصت عليها القرارات ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، و ٢٢/٤٩ ألف المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٢٢/٤٩ باء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وأعربت عنأملها في أن تكشف إدارة الشؤون الإنسانية جهودها الرامية إلى تحقيق المقاصد التي أنشئت من أجلها.

٢٢٥ - وأعربت الوفود عن تأييدها القوي لبرنامج تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، ولأهمية توفير الموارد الكافية من الميزانية العادية لتنفيذه.

٢٢٦ - وأعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء تدني مستوى الموارد الخارجية عن الميزانية، التي يتوقع أن تكون متوفرة في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. واعتبرت هذه الوفود أنه ينبغي تمويل أنشطة الإدارة على أساس أضمن ويمكن التنبؤ به بشكل أكبر. وشددت بعض الوفود على ضرورة الحصول على تمويل مستمر لأنشطة الهامة مثل نظم الإنذار المبكر.

٢٢٧ - وأعربت بعض الوفود عن أسفها لاستعمال عبارات جديدة في السرد البرنامجي، كعبارة "الدبلوماسية الإنسانية" و "الداعية في مجال الشؤون الإنسانية". في حين رحب أحد الوفود باستعمال عبارات جديدة، كعبارة "الدبلوماسية الإنسانية"، التي يفهم منها أن المقصود هو الدبلوماسية في خدمة المساعدة الإنسانية. كما أسفت بعض الوفود لاستعمال كلمة "intervención" في النص الإسباني، وطلبت ترجمة دقيقة للكلمة المستعملة في النصين الإنكليزي والفرنسي. وشككت بعض الوفود في ولاية الإدارة فيما يتعلق بأنشطة إزالة الألغام.

٢٢٨ - ورحبت بعض الوفود بإدراج مبادرة "الخوذات البيضاء" في الأنشطة المقرر أداؤها في البرنامج الفرعى ١، تحطيط السياسات والتنمية، وولايتها التشريعية التي تستند إلى قرار الجمعية العامة ١٣٩/٤٩ باء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وفي هذا الخصوص ذكر أنه ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضع مبادئ توجيهية تنفيذية إضافية في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ (تموز/ يوليه ١٩٩٥). وأعربت وفود أخرى عن قلقها إزاء فائدة المبادرة في حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة.

٢٢٩ - واقتراح عدد من الوفود زيادة توضيح المسؤوليات التي يضطلع بها مكتبا نيويورك وجنيف.

٢٣٠ - وأبرزت بعض الوفود الترابط القائم بين الحد من آثار الكوارث الطبيعية والتنمية، وشددت على أنه ينبغي لاستراتيجيات الحد من الكوارث الطبيعية أن تشمل تحقيق التواصل بين الإغاثة والتنمية.

٢٣١ - وشددت بعض الوفود على أهمية عنصر المعلومات في التدابير المتعلقة بالكوارث الطبيعية، وطلبت تيسير حصول جميع البلدان على المعلومات ذات الصلة باتفاقية الكوارث الطبيعية.

النتائج والتوصيات

٢٣٢ - أوصت اللجنة بأن تتفق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٢٤، إدارة الشؤون الإنسانية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٩٦-١٩٩٧.

الباب ٢٥ - الإعلام

٢٣٣ - نظرت اللجنة، في جلستها ٢٤، المعقدة في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥، في الباب ٢٥، الإعلام، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٩٦ - ١٩٩٧.

المناقشة

٢٣٤ - أعربت عدة وفود عن ارتياحها للتخفيضات المقترحة في ميزانية إدارة شؤون الإعلام. وشددت بعض الوفود على أنه كان ممكنا تحقيق تخفيضات أخرى من خلال اتخاذ مزيد من تدابير الاقتصاد وتحسين الإنتاجية. وأشار العديد من الوفود إلى أن التخفيضات في الميزانية ينبغي ألا تعتبر غاية في حد ذاتها وأن ما يشير القلق هو أنه يمكن أن يكون لهذه التخفيضات تأثير سلبي على برنامج عمل الادارة. وطلبت هذه الوفود تأكيدات واضحة من الأمانة العامة في هذا الصدد.

٢٣٥ - وشدد العديد من الوفود على الحاجة إلى تخصيص موارد كافية لتأمين الدعم للأنشطة الإعلامية لبعثات حفظ السلام، وأشارت إلى التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بتقييم عمليات حفظ السلام A/AC.51/1995(2) و Corr.1. وأعربت عن قلقها لعدم تعين وحدة مستقلة، سواء في إدارة شؤون الإعلام أو في إدارة عمليات حفظ السلام، لتقديم هذا الدعم. وأكدت وفود عديدة أخرى دعمها لقرار الأمين العام إناطة المسئولية عن عنصر الإعلام في عمليات حفظ السلام بإدارة شؤون الإعلام. وأكد أحد الوفود على أن أي زيادة لهذا الغرض ينبغي أن تتم من خلال إعادة توزيع الموارد داخليا.

٢٣٦ - وأكدت عدة وفود أهمية دور الإعلام في رفع مستوى الوعي العام بالقضايا التي تواجه المنظمة وأعضاءها. وألمحت وفود عديدة إلى أنه رغم تخصيص قدر كبير من الموارد لتغطية قضايا السلم والأمن، فإنه ينبغي زيادة التركيز على تغطية الشواغل الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك قضايا الدين والتجارة، والفقر، وحثت الإدارة على العمل من أجل تحقيق توازن بين الأنشطة المتصلة بحفظ السلام والأنشطة المتصلة بالتنمية. ورأت وفود أخرى أن الموارد المكرسة للإعلام المتعلقة بالأنشطة المتصلة بالسلم والأمن غير كافية بالنظر إلى ما لهذه الأنشطة من أثر على تصورات الجمهور عن المنظمة.

٢٣٧ - وأكدت عدة وفود أهمية العمل الذي تقوم به مراكز ودوائر الإعلام التابعة للأمم المتحدة في تحقيق فهم أفضل للقضايا التي تواجه المنظمة وأنشطتها. وتساءلت عدة وفود عن الزيادة المقترحة في موارد دائرة الإعلام في جنيف وأكدت على أهمية تقسيم المسؤوليات على نحو أوضح بين دائريتي الإعلام في جنيف وفيينا.

٢٣٨ - وأثبتت وفود عديدة على الإدارة لما تبذله من جهود للاستفادة من الوسائل الالكترونية باعتبارها طريقة كفؤة وفعالة الكلفة لتنفيذ برنامج عملها ورأت أن بالإمكان تحقيق مزيد من الوفورات من خلال زيادة التركيز على هذه الوسائل الالكترونية. وأكدت وفود أخرى عديدة أهمية الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية في هذا السياق، إذ أن الوصول إلى هذه الوسائل محدود نسبيا. وشددت على أهمية إيلاء اهتمام متواصل لوسائل الإعلام الإذاعية والمطبوعة.

٢٣٩ - وأكد بعض الوفود الحاجة إلى إجراء استعراض دوري لبرنامج منشورات الإدارة من أجل تحديد المنشورات التي يتقادم عهدها. وشدد بعض الوفود الأخرى على أن أي تقييم لبرنامج العمل الذي كلفت به الإدارة ينبغي أن يحظى بتأييد الجمعية العامة.

٢٤٠ - وأكدت وفود عديدة أهمية تحقيق التكافؤ في إصدار المنتجات الإدارية بلغات عمل المنظمة، وشددت على أهمية استخدام جميع لغات الأمم المتحدة. وأكد بعض الوفود أنه ينبغي إنتاج مزيد من المواد باللغات المحلية بغية الوصول إلى الجماهير على أوسع نطاق ممكن.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٤١ - أوصت اللجنة بأن تتوافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٢٥، الإعلام، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٩٦ - ١٩٩٧.

باء - التقييم

١ - تقييم متعمق للبرنامج المتعلقة بالبيئة

٢٤٢ - نظرت اللجنة، في جلستيها ٢ و ٣ المعقودتين في ١٥ و ١٦ أيار/مايو ١٩٩٥، في تقرير مكتب المراقبة الداخلية عن التقييم المتعمق للبرنامج المتعلقة بالبيئة، الذي أحيل إليها مرفقا بمذكرة من الأمين العام (E/AC.51/1995/3).

المناقشة

٢٤٣ - لاحظت عدة وفود أن دورة مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة كانت معقدة في نفس الوقت مع دورة لجنة البرنامج والتنسيق للنظر في سياسات البرنامج ومهامه التنفيذية، وأكددت على أن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي أن ينظر في التقرير المعروض على لجنة البرنامج والتنسيق.

٢٤٤ - وفي أثناء المناقشة، لاحظت الوفود أن الأمين العام موافق على التوصيات الواردة في التقرير وأنه أبدى ملاحظات بشأن التوصيات التالية:

(أ) الوصيات ١ و ٢ و ٣ - أيدت الوفود الأهداف العامة لهذه التوصيات المتمثلة، بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في:
١' تعزيز دوره الحفاظ؛ ٢' تحسين أنشطته التنسيقية في مجال البيئة داخل منظومة الأمم المتحدة؛ ٣' تسهيل تصدّيه للقضايا البيئية الآخذة في الظهور. وأوصت عدة وفود بأن

يعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعمه للجنة التنمية المستدامة وأمانتها. ورأى وفود أخرى أيضاً أنه ينبغي للبرنامج أن يركز على الجوانب البيئية للتنمية المستدامة:

(ب) التوصيات ٤ إلى ٩ - لاحظت عدة وفود أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي أن يواصل ويعزز دوره بوصفه الضمير البيئي للعالم من خلال ما يضطلع به من أنشطة تقييمية وأنشطة رصد الأرض، وذلك بتوفير معلومات علمية موثوقة عن حالة البيئة. وتم التأكيد على الحاجة لتنمية قدرة البلدان النامية على التقييم البيئي. ولاحظت عدة وفود الحاجة لتنسيق وضع مؤشرات بيئية متفقة عليها، بالتعاون مع لجنة التنمية المستدامة والمنظمات الأخرى العاملة في هذا المجال. واتفقت الوفود على أن يصبح عنوان التوصية ٩: "مجموعة مؤشرات متفقة عليها دولياً":

(ج) التوصيات ١٠ إلى ١٣ - أكدت عدة وفود على أهمية القانون البيئي. ولاحظت أيضاً أنه يتبع تنسيق وتقديم الدعم الإداري الملائم لأمانات الاتفاقيات:

(د) التوصيتان ١٤ و ١٥ - أيدت وفود عديدة دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال بناء القدرات ورحبوا بالجهود المبذولة لتعزيز التعاون والتنسيق بينه وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الميدان. وشددت بعض الوفود على أن هذا الدور يتميز بأهمية خاصة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ورأى وفود عديدة أن بإمكان المكاتب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تقوم بدور مفيد بدور مفید لمساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٥). وأكدت بعض الوفود على وجوب تركيز دور البرنامج، في مجال توفير المعلومات بشأن التنمية المستدامة، على الجوانب البيئية لهذه التنمية وأنه يجب إعداد هذه المعلومات بناء على طلب الحكومات. واتفقت الوفود على وجوب تنفيذ مقتراحات التوصية ١٥ بالتشاور الوثيق مع الحكومات ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٧/١٩٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢:

(ه) التوصية ١٦ - علق عدد من الوفود على الحاجة إلى موارد جديدة وضافية لتدريب العاملين في البلدان النامية. وأعربت عن اعتقادها بأنه يمكن الاستفادة بشكل أكبر من خبرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وذكر أحد الوفود أنه سيلزم رصد موارد إضافية لتنفيذ التوصيات أو البرامج البيئية، وهذه الموارد غير متاحة دائمًا لدى تلك البلدان:

(و) التوصيات ١٧ إلى ١٩ - علقت بعض الوفود على ضرورة قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتوجيهه أنشطته الإعلامية نحو جماهير محددة:

(ز) التوصية ٢٠ - شددت الوفود على أنه يتوجب الإبقاء على الموقع الحالي لمقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأن هناك حاجة إلى تحسين مرافق الاتصالات في مقر البرنامج. وعلقت وفود عديدة على

ضرورة تعزيز الحضور الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، دون اضعاف قدرة مقره، وأعربت بعض الوفود عن تأييدها لنقل بعض وحدات المقر إلى المكاتب الاقليمية وفقا لما ورد في التوصية:

(ج) التوصية ٢١ - علقت الوفود على الحاجة إلى قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالعمل بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية. ذكرت بعض الوفود أن هذا الأمر لا يجب أن يؤدي إلى ظهور هيكل تنظيمية جديدة.

(ط) التوصية ٢٢ - وافقت وفود كثيرة على الحاجة إلى استراتيجية لجمع الأموال ذات فعالية أكبر، وذلك باستخدام الآليات المالية الحالية.

(ي) التوصية ٢٣ - حظيت هذه التوصية بتأييد واسع. وعلق أحد الوفود بقوله إن التقرير المقترن لمكتب المراقبة الداخلية عن إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد يوفر خلفيّة مفيدة للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالاستعراض والتقييم الشاملين لجدول أعمال القرن ٢١ المقرر عقدها في عام ١٩٩٧.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٤٥ - أعربت اللجنة عن تقديرها لجودة التقرير وشموله.

٢٤٦ - وافقت اللجنة عموما على التوجه الرئيسي للتقرير، أي إعادة تركيز أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن طريق تعزيز شراكته مع المؤسسات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، مع المرااعة الواجبة لدوره كبرنامج بيئي عالمي. ور هنا بالأراء المختلفة التي أعربت عنها الوفود أثناء المناقشة، والآراء اللاحقة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فقد أيدت اللجنة التوصيات الواردة في التقرير.

٢٤٧ - ينبغي تقديم التقرير عن الدراسة التي سيجريها مكتب المراقبة الداخلية عن الآثار الناجمة عن عملية إعادة تنظيم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المقترن في التوصية ٢٣، إلى لجنة البرنامج والتنسيق كي تنظر فيه في دورتها السابعة والثلاثين في عام ١٩٩٧.

٢٤٨ - قررت اللجنة أنه ينبغي إحالة التقرير، مع استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأنه، إلى مجلس إدارة برنامج البيئة في دورته الثامنة عشرة للنظر فيه واتخاذ الإجراءات المناسبة.

٢ - التقرير الختامي عن التقييم المعمق لعمليات حفظ السلام: مرحلة البدء

٢٤٩ - نظرت اللجنة، في جلستيها الثانية والرابعة، المعقدتين في ١٥ و ١٦ أيار/مايو، ١٩٩٥، في التقرير الختامي لمكتب المراقبة الداخلية بشأن التقييم المعمق لعمليات حفظ السلام: مرحلة البدء، الذي أحاله إليها الأمين العام (Corr.1/E.AC.51/1995/2).

المناقشة

٢٥٠ - أكدت بعض الوفود أنه وفقاً لاحكام الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣٧/٤٩ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر، ينبغي أن تتحترم احتراماً تاماً في جميع جوانب عمليات حفظ السلام سيادة سيادة كل دولة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم التدخل في الشؤون الواقعة أساساً في نطاق ولايتها الداخلية.

٢٥١ - ولاحظت بعض الوفود أنه لم تتم بعد تلبية الطلب الذي تقدمت به اللجنة في الجزء الأول من دورتها الرابعة والثلاثين بشأن التقرير المرحلي عن التقييم المعمق لعمليات حفظ السلام: مرحلة البدء (Corr.1/E.AC.51/1994/3)، ومؤداه أن يقدم إلى الجمعية العامة بيان بالآثار المتعلقة بالميزانية البرنامجية كي يتاح للجمعية العامة استعراض التوصيات الواردة في التقرير المرحلي خلال دورتها التاسعة والأربعين.

٢٥٢ - وفي هذا الصدد ذكرَ ممثل الأمين العام بأن بيانات الآثار المتعلقة بالميزانية البرنامجية لا تقدم إلى الهيئات الحكومية الدولية إلا لدى نظرها في مشاريع قرارات أو مقررات تترتب على اعتمادها آثار من هذا القبيل. ولم يحدث قط أن أُعدت بيانات فيما يتعلق بالتقارير الصادرة عن الأمانة العامة أو أن عرضت بيانات كذلك على لجنة البرنامج والتنسيق. وفيما مضى، كان يقدم بيان بالآثار المتعلقة بالميزانية البرنامجية مع تقرير اللجنة المقدم إلى الجمعية العامة للنظر فيه، في الحالات التي كانت تترتب فيها على الموافقة على توصيات اللجنة آثار في الميزانية البرنامجية.

٢٥٣ - وذكرَ ممثل الأمين العام أيضاً بأن أنظمة وقواعد تخطيط البرامج تقضي بإيراد نتائج الاستعراض الحكومي الدولي للتقييمات في التوجيهات اللاحقة المتعلقة بتصميم البرامج وتنفيذها وسياساتها. وكان مدربو البرامج، لدى إعداد مقتراحاتهم المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ على علم بنتائج دراسات التقييم الحالية والسابقة. ويمكن أيضاً تمويل الأنشطة غير الأساسية المتعلقة بحفظ السلام عن طريق حساب الدعم لأنشطة حفظ السلام أو عن طريق ميزانيات عمليات حفظ السلام، ولكن هذه لا تدرج، على أية حال، في بيان الآثار المتعلقة بالميزانية البرنامجية.

٢٥٤ - ورحبت الوفود بهذا التوضيح وفهمت من البيان أن هذا الأمر ينبغي ألا يعوق اللجنة عن استعراض واتخاذ التوصيات فيما يتعلق بالتقدير. وفي هذا الصدد، أعربت بعض الوفود عن رأي مؤداه أن التوصيات من ١ إلى ٢٤ الواردة في التقرير المرحلي (Corr.1 E/AC.51/1994/3) لا يمكن أن تنفذ بسبب عدم اتخاذ الجمعية العامة مقرراً بشأنها.

٢٥٥ - وذكر عدة أعضاء في معرض التعليق على العوامل المذكورة في التقرير الختامي (E/AC.51/1995/2) Corr.1، الفقرة ١٢، التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار لدى إنشاء العمليات الجديدة لحفظ السلام، أن وجود القدرات الإقليمية ينبغي ألا ينتقص من التزام المجتمع الدولي بالدعم النشط لهذه العمليات. وأكدوا من جديد أيضاً على المسئولية المركزية للأمم المتحدة لا سيما مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين على النحو المنصوص عليه في الميثاق.

٢٥٦ - وأكد عدد من الوفود على الطبيعة الحكومية الدولية لحفظ السلام وعلى ضرورة تعزيز آليات وطرائق التشاور مع البلدان المساهمة بقوات، بما يكفل السلامة المالية للعمليات قبل بدئها، واتساق القيادة والسيطرة، وتحسين إجراءات تسديد مستحقات البلدان المساهمة بقوات. ولاحظ أحد الوفود أنه ينبغي التمييز بين أمرين في مسألة القيادة والشراف: فقيادة الوحدة العسكرية التابعة للبلد المساهم بقوات هي من صلاحيات رئيس الدولة في ذلك البلد، والأمم المتحدة مسؤولة عن تسلسل الادارة على العمليات بالنسبة لكل جاحد من جوانب بعثات حفظ السلام. وفي حين لاحظت بعض الوفود الأخرى مسؤولية الدول الأعضاء عن استعداد وفعالية القوات التي توفرها لعمليات حفظ السلام، فإنها أكدت على أهمية تعزيز فعالية آليات حفظ السلام، خصوصاً فيما يتعلق بالفواصل الزمنية بين صدور الإذن وبدء الوضع. وقدّم في هذا السياق عدد من الاقتراحات، شمل توفير عناصر للقيادة أو وحدات متخصصة، ووضع مبادئ توجيهية بشأن معايير التدريب الدنلي ومخزونات المعدات التموذجية التي ينبغي أن تكون متاحة لقوى حفظ السلام قبل الوضع.

٢٥٧ - ولاحظت وفود عديدة أن موافقة الأطراف المعنية والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، وهي العناصر التي حددتها الأمين العام في "ملحق خطة لحفظ السلام: ورقة موقف مقدمة من الأمين العام بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة (S/1995/1 - A/50/60)"، تشكل عناصر حاسمة في إنجاح عمليات حفظ السلام. وذكرت بعض الوفود أن دعم جميع الأطراف المعنية لعمليات حفظ السلام وتعاونها معها على نحو تام ومتواصل هو أيضاً شرط هام لابد منه لنجاح هذه العمليات. كما نبهت بعض الوفود إلى أنه لا يجوز الشروع في تنفيذ أي عملية من عمليات حفظ السلام أو إنهاؤها إلا بقرار صريح من مجلس الأمن.

٢٥٨ - وأعربت عدة وفود عن قلقها لأن تقرير التقييم يفترض أن شعبة المساعدة الانتخابية نقلت من إدارة الشؤون السياسية إلى إدارة عمليات حفظ السلام على أساس تقرير الأمين العام عن إعادة تشكيل الأمانة العامة (A/49/336). وفي حين لاحظت هذه الوفود أن هذا النقل غير مبين في مقتراحات الأمين العام

بشأن الميزانية للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧، فإنها أكدت معارضتها لأي إجراء من هذا القبيل، لأنه يشكل، في نظرها، إخلالاً بالولاية التشريعية القائمة التي اعتمدتها الجمعية العامة، وأعربت عن أسفها لأن مكتب المراقبة الداخلية لم يوجه انتباه الأمانة العامة إلى هذا الإخلال، طبقاً لمسؤولياته المنصوص عليهما في قرار الجمعية العامة رقم ٢١٨/٤٨ باء المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤. وأعربت وفود أخرى عن رأي مؤداته أن نقل شعبة المساعدة الانتخابية إلى إدارة عمليات حفظ السلام قد يحسن من فعاليتها.

٢٥٩ - ذكر عدة أعضاء أنه لا يوجد أساس تشريعي لسرد عناصر البعثات المعقدة في التقرير الوارد في الوثيقة E/AC.51/1995/2 Corr.1، ورأى أن بعض التوصيات خارجة عن نطاق اختصاص لجنة البرنامج والتنسيق. وأشار أعضاء آخرون إلى البيان الوارد في الفقرة ٢٢ والذي مؤداته أن سرد العناصر الفنية الستة لعمليات حفظ السلام في التقرير هو لأغراض استعراض القدرة الجاهزة في الأمانة العامة على العمل. وأوضح ممثل الأمانة العامة أن هذا السرد لا يعني أن جميع هذه العناصر ستتشكل جزءاً من جميع البعثات. وأعربت وفود عديدة عن رأي مؤداته أن الولاية التي يحددها مجلس الأمن هي وحدها الأساس الذي يجب أن يستند إليه إدراج العناصر المحددة في أي عملية بعينها من عمليات حفظ السلام.

٢٦٠ - لاحظت الوفود أن الإدارات والمكاتب ذات الصلة قامت باستعراض التقرير. وأعربت وفود عديدة عن تأييدها للتقرير وللتوصيات الواردة فيه مؤكدة أنها لو نفذت ستحسن من فعالية عمليات حفظ السلام. وأبدت وفود أخرى كثيرة تحفظات إزاء بعض التوصيات.

٢٦١ - وأبدت الوفود ملاحظات بشأن التوصيات التالية:

(أ) التوصية ١ - مسؤولية التعلم من الخبرة في حفظ السلام: ذكرت الوفود أن العملية المقترحة في هذه التوصية ستساعد كثيراً في تحسين عمليات حفظ السلام على أساس متواصل، ودعت إلى التعجيل بتنفيذها:

(ب) التوصية ٢ - توزيع مسؤوليات مهام الدعم لعمليات حفظ السلام: علقت وفود كثيرة على النص الذي مهد للتوصية ٢، وأعربت عن الاهتمام بالبيان الرسمي الموحد الذي سيصدر قريباً بشأن توزيع مهام ومسؤوليات دعم عمليات حفظ السلام بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة شؤون الإدارة والتنظيم؛

(ج) التوصية ٣ - مسؤولية تنسيق قدرة جاهزة للعمل في مجال عمليات حفظ السلام: ذكر عدة مندوبيين أن المسؤوليات المتعلقة بمختلف المهام الفنية ومهام الدعم ينبغي أن تكون موزعة توزيعاً واضحاً كي تتيسر بعد ذلك عملية التنسيق؛

(د) التوصية ٤ - عنصر الإعلام في بعثات حفظ السلام: أبلغ وكيل الأمين العام للمراقبة الداخلية اللجنة بأن الأمين العام لا يحبذ هذه التوصية وأنه أسنده المسؤولية عن عنصر الإعلام إلى إدارة شؤون...

الإعلام. وأضاف قائلاً إنه يعتزم تناول هذا الموضوع مرة أخرى مع الأمين العام. وذكرت وفود كثيرة أنه نظراً للدور البالغ الأهمية المرجو أن يؤديه الإعلام في عمليات حفظ السلام، يلزم إيجاد قدرة داخل الأمانة العامة لتدعيم عنصر الإعلام في تلك العمليات. وأيدت عدة وفود الاقتراح الداعي إلى إنشاء الوحدة المختصة بذلك داخل إدارة حفظ السلام. ورأىت عدة وفود أخرى أن إدارة شؤون الإعلام هي التي ينبغي أن تضطلع بتلك المهام؛ وأبدت دهشتها من أن وكيل الأمين العام للمراقبة الداخلية، وقد أبلغ اللجنة أن الأمين العام لا يتفق مع هذه التوصية واتخذ قراراً بشأن هذا الموضوع، لا يزال على موقفه. ورأىت وفود أخرى أن إعراب مكتب المراقبة الداخلية عن رأي مستقل أمر سليم تماماً. ولاحظ بعض الوفود أن أحد الحلول الممكنة هو أن تكون هناك وحدة مشتركة لهذا الغرض. ونبه أحد الوفود إلى أن لجنة الإعلام معروض عليها ورقة تتضمن استعراضاً لسياسة الأمانة العامة بشأن نشر المعلومات المتصلة بحفظ السلام؛ وأنه يتضح من تلك الورقة أن الخبرة الفنية والهيئات الأساسية القائمة في إدارة شؤون الإعلام لا يزال معظمها غير مستفاد به وأن مشاركتها في وضع مفاهيم البرامج الإعلامية للعمليات الميدانية وفي تحطيطها وتنفيذها وتنسيقها لا تزال مشاركة ضئيلة حتى الآن. وأشارت وفود أخرى إلى أن ما يعول عليه أساساً هو إنجاز المهمة؛ فإذا كان هذا لا يتم، على الرغم مما تتمتع به إدارة شؤون الإعلام من خبرة فنية جلية، فإن من المنطقي أن يقترح استطلاع سبل أخرى لتحقيق ذلك:

(ه) **التوصية ٥ - عنصر حقوق الإنسان:** أكدت عدة وفود أن حقوق الإنسان لا تشكل عنصراً من عناصر أي عملية لحفظ السلام ما لم تأمر بذلك على وجه التحديد الهيئات التشريعية ذات الصلة، ورأىت أن هذه التوصية ينبغي أن تطرح للتداول على الهيئات الحكومية الدولية المختصة. ورأىت عدة وفود أخرى أن إدارة عمليات حفظ السلام ينبغي أن تكون هي مركز المسؤولية، على أن يكون لمركز حقوق الإنسان اختصاص استشاري. وأيدت عدة وفود جعل مركز حقوق الإنسان مركز المسؤولية عن هذا العنصر من عناصر عمليات حفظ السلام:

(و) **التوصية ٨ - تحطيط الترتيبات الاحتياطية، والتوصية ١٤ - خطة للقدرة على الرد السريع:** أعرب أحد الوفود عن ترحيبه بالتصويتين ٨ و ١٤ وأكد على ما يوجد بين هاتين المسألتين من ترابط وتكامل؛

(ز) **التوصية ٩ - استعراض أنشطة الإنذار المبكر التي تقوم بها الأمم المتحدة، والتوصية ١٠**
مركز تنسيق الإنذار المبكر في المكتب التنفيذي للأمين العام: أعربت عدة وفود عن رأي مؤداه أنه ينبغي تبسيط أنشطة الأمانة العامة في ميدان الإنذار المبكر وتفادي وجود هيئات "إضافية" فيما يتعلق بالتنسيق. وذكرت تلك الوفود أيضاً أن هذه الأنشطة ينبغي أن تستند إلى الآليات القائمة مع إيلاء الاعتبار الواجب لدور إدارة الشؤون الإنسانية في هذا الموضوع. وفي الوقت نفسه، رأت تلك الوفود أن من اللازم إحالة التصويتين ٩ و ١٠ إلى الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة. وقالت عدة وفود إنه ينبغي تعزيز التنسيق في المنظمة فيما يتعلق بنظام الإنذار المبكر لكي يعمل على الوجه الفعال. وأكّدت الوفود على أهمية أن

تبذل الأمم المتحدة مزيداً من الجهد لتضييق المصادر التي تنشب منها المنازعات وأن تحاول تضادي نشوبيها بأن تضم معاً في نظام مترابط جميع أنشطة الإنذار المبكر التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛

(ج) الوصية ١٦ - النظام التحليلي لميزة عمليات حفظ السلام: أعربت عدة وفود عن تأييدها للنهج المقترن وعن تطلعها إلى استعراض النموذج الأولي الموصى به:

(ط) الوصية ١٧ - أمن الموظفين: أكدت الوفود أهمية أمن الموظفين في سياق عمليات حفظ السلام، وذلك بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة النظميين وأيضاً للأفراد المعارين من السلطات الوطنية ومن المنظمات غير الحكومية؛

(ي) الوصية ١٨ - إجراءات التشغيل الموحدة للسوقيات والشراء، والوصية ١٩ - استعراض مكتب المراقبة الداخلية للامم المتحدة في مجال السوقيات والشراء: ذكرت وفود كثيرة أن السوقيات والشراء هما من مجالات الدعم التي يلزم اجراء تحسينات فيها، وذكرت أن الجمعية العامة ستلتقي تقريرين عن هذين المجالين من مكتب المراقبة الداخلية تلبية للجزء التاسع من قرار الجمعية العامة رقم ٢٣٣/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ ومن الأمين العام استجابة للفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة رقم ٢١٦/٤٩ جيم المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وكان من رأي الوفود أن المقررات ذات الصلة التي ستتخذها الجمعية العامة بشأن هذين التقريرين المقبلين ينبغي أن تدرج في أي عملية استعراض وتنقيح للإجراءات القائمة؛

(ك) الوصية ٢٠ - المبادئ التوجيهية للتدريب، والوصية ٢١ - خطة التدريب: كررت عدة وفود التأكيد على أهمية التدريب وأبدت موافقتها على أن المسؤولية الأساسية عن تدريب الأفراد المكلفين بواجبات حفظ السلام تقع على عاتق الحكومات. وذكرت تلك الوفود أيضاً أن الأمم المتحدة ينبغي أن تسهم في ذلك التدريب بوضع مبادئ توجيهية ومعايير وتدريب المدربين. وأعرب أحد الوفود عن بعض التحفظات بشأن دور الأمم المتحدة في وضع تلك المبادئ التوجيهية والخطط التدريبية المتعلقة بتدريب الأفراد المقدمين من الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى التي تساهם بالأفراد في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لأنه لا توجد مقررات للجمعية العامة بشأن هذا الموضوع.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٦٢ - أثبتت اللجنة على التقرير، واعتبرته تقريراً شاملًا وغنياً بالمعلومات.

٢٦٣ - أيدت اللجنة التوصيات ١ إلى ٣ و ٦ إلى ٨ و ١٣ إلى ١٩.

٢٦٤ - خلصت اللجنة إلى أن التوصيات ٥ و ٩ إلى ١٢ بحاجة إلى مزيد من الدراسة من جانب الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة.

٢٦٥ - أيدت اللجنة التوصيتين ٢٠ و ٢١ من حيث أن المبادئ التوجيهية للتدريب وخطط التدريب على حفظ السلام ستضعها الأمانة العامة للأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للأمانة العامة. أما الحاجة إلى أن تضع الأمانة العامة مبادئ توجيهية مماثلة فيما يتعلق بالأفراد الذين تساهم بهم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات المتعاونة، فيلزمها مزيد من الدراسة من جانب اللجنة الخاصة لعمليات حفظ السلام.

٢٦٦ - فيما يتعلق بالتوصية ٤، سلمت اللجنة بأهمية الإعلام في عمليات حفظ السلام وأوصت بأن يتخذ الأمين العام جميع التدابير اللازمة لتوفير الدعم الكافي لهذا العنصر.

٢٦٧ - أشارت اللجنة إلى قرار الجمعية العامة ٤٩/٣٧، وبخاصة الفقرة ٨ منه، واقتصرت أن تواصل الجمعية العامة، في سياق الدراسة الشاملة ل الكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات، مناقشة مسألة العناصر الممكنة لعمليات حفظ السلام، مع غيرها من المسائل ذات الصلة.

رابعا - مسائل التنسيق

报 告 书 关于协调机构与各相关机构 在社会各成员之间 协调与合作的 协调与合作

٢٦٨ - نظرت اللجنة، في جلستيها ٥ و ٦، المعقدتين في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥، في التقرير السنوي الشامل للجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٤ (E/1995/21) والتقرير المتعلق بالمجموعة الثامنة والعشرين للجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية المعقدة في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ (E/1995/4).

المناقشة

٢٦٩ - أكدت الوفود على أهمية لجنة البرنامج والتنسيق بوصفها أحد الأجهزة الرئيسية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المكرسة لمسائل التنسيق. واستناداً لذلك، قالوا إن تحسين التنسيق يُفضي إلى تخصيص موارد أقل. وتساءل أعضاء آخرون عما إذا كان قد تبقى للجنة أي دور تقوم به في مسائل التنسيق في ضوء اتساع دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا المجال. وأعرب عدد من الوفود الأخرى عن رأي مفاده أن هدف التنسيق ينبغي أن يتمثل في تحسين تنفيذ البرامج، وتعزيز التعاون وتلافي الآزادوجية ولا ينبغي أن ينظر إلى وفورات التكاليف إلا كنتاج فرعي لهذه العملية. وأشار أعضاء آخرون إلى أن رفع مستوى التنسيق ينبغي أن يليه زيادة في الموارد لأن تحسين التنسيق لا يمكنه في حد ذاته تلبية الطلبات المتزايدة المفروضة على المنظومة.

٢٧٠ - ورأت وفود كثيرة أن التقرير يصلح أساساً جيداً لإجراء مناقشة بشأن التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. واعتبره بعض الأعضاء ذا طابع وصفي للغاية ولم يتطرق بما فيه الكفاية لبعض التحديات الصعبة التي تواجه بعض مؤسسات المنظومة. وفي سياق المناقشة التي جرت في إطار البند المعنون "استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة"، أعرب عدد من الأعضاء عن رأي مفاده أن الوثائق الصادرة تحت بنود التنسيق ينبغي أن تسلط تركيزاً أكبر على مسائل التنسيق التي تولتها لجنة البرنامج والتنسيق أهمية رئيسية.

٢٧١ - وأعرب بعض الأعضاء عن رأي يقول بضرورةبقاء الجمعية العامة المحفل الأساسي لتطوير التعاون والتنسيق. وأعرب أعضاء آخرون عن رأي يقول بضرورة تعزيز دور اللجان الإقليمية، ولا سيما بشأن المسائل التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات تعاونية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وذكر أعضاء آخرون أن اللجان الإقليمية يجب أن تخضع إلى مزيد من الاصلاحات قبل إعطائهما مزيداً من الموارد أو السلطة.

٢٧٢ - وفيما يتعلق بمسألة تقسيم العمل وإمكانية الوصول إلى الموارد، أشار بعض الأعضاء إلى أن هناك اتجاهات عالمياً لتخفيض الموارد على الصعيد الوطني، مما يؤدي إلى تقليل الموارد اللازمة لتقديم المساعدة. غير أن وفوداً أخرى أعربت عن رأي يقول بوجوب تحصيص موارد إضافية لمعالجة مسائل التنمية على نحو أبشع.

٢٧٣ - وفيما يتعلق بالاتعاش والتنمية في إفريقيا، أكد أعضاء عديدون على ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة دعماً للتنمية في إفريقيا. وأشار بعض الأعضاء إلى حدوث انخفاض في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى إفريقيا وإلى ضرورة الوفاء بالالتزامات والتعهدات المالية المعطاة للبلدان الإفريقية. وفيما يتعلق بمسألة الديون، اقترح بعض الأعضاء وضع استراتيجية شاملة بهذا الشأن. وأشار بعض الأعضاء إلى ضرورة إعطاء مسائل تنمية الموارد البشرية وتنشيط الزراعة أولوية علياً في سياق تحقيق عملية التنمية والاتعاش في إفريقيا.

٢٧٤ - وأعرب بعض الأعضاء عن ضرورة القيام بمتابعة متقدمة للإعلانات الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، والمؤتمرات الدولية للسكان والتنمية، ومؤتمرات القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومتابعة النتائج التي توصلت إليها. ورحبوا بالمبادرة الداعية إلى وضع إطار لمتابعة هذه المؤتمرات، وطلبو معلومات عن وضع موجز لهذا الإطار.

٢٧٥ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها من احتمال لا يكون مضمون الفقرات الفرعية (أ) و (ج) و (ه) من الفقرة ٦٠ من التقرير السنوي الشامل (E/1995/21) التي تعالج مسألة حقوق الإنسان مستنداً إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا^(٣)، ومن احتمال ربط مضمونها بشروط. وأوضحت الأمانة العامة أن هذه الأحكام تستند إلى الولاية المستمدّة من مؤتمر فيينا ولا تنطوي على أي شروط.

٢٧٦ - وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المسبق المعنى بالمرأة، طلبت بعض الوفود معلومات عن وضع الاجتماع المخصص المشتركة بين الوكالات المعنى بالمرأة، واستفسرت عن الترتيبات المتعلقة بتسوية وضع تلك الهيئة. وبيّنت الأمانة أن هذه المسألة ستُعالج بعد مؤتمر بيجين.

٢٧٧ - وأثنى عدة أعضاء على المعلومات الواردة في التقرير السنوي الشامل (E/1995/21)، الفقرات ٧١ إلى ٨٠) المتعلقة بالمساعدة المقدمة إلى البلدان التي تحتاج بالمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة. وأعرب بعض الوفود عن رأي يقول بضرورة تغطية مشاكل البلدان الثالثة الناشئة عن أثر الجزاءات الاقتصادية تغطية كاملة في التقارير الشاملة التي ستقدم في المستقبل.

٢٧٨ - وأعرب عدة أعضاء عن قلقهم إزاء تأخر لجنة الخدمة المدنية الدولية في إكمال الدراسة المتعلقة بتطبيق مبدأ نوبلمير. وذكروا أنه يتعين على لجنة الخدمة المدنية الدولية أن تكمل التقرير في أقرب وقت ممكن. وأعرب أعضاء آخرون عن القلق إزاء التعليقات المدرجة في القسم الذي يعالج تطبيق مبدأ نوبلمير وقالوا إنه يتذرع عليهم الموافقة عليها. ورحب عدد من الوفود أيضاً بوضع نموذج أولي لتقييم الأداء، وحث جميع مؤسسات المنظومة على استخدامه باعتباره يعزز، على الأرجح، الروح التنافسية بين الموظفين. ورحب بعض الممثلين بمبادرة لجنة التنسيق الإدارية المتعلقة بمركز المرأة في أمانت منظومة الأمم المتحدة. وأحاطوا علمًا كذلك بالاتفاقية المتعلقة بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها (قرار الجمعية العامة A/49/59).

٢٧٩ - وأعرب عدة أعضاء عن قلقهم إزاء الحالة المالية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأكدوا على أهمية وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية والمتعلقة بالميزانية في الوقت المناسب. وطلب بعض الوفود معلومات عن البيان الوارد في الفقرة ٩٦ من التقرير السنوي الشامل (E/1995/21) التي تعالج معايير تنسيق البيانات المالية.

٢٨٠ - وفيما يتعلق بضرورة تحديد موضوع للمجموعة المقبلة من الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية عام ١٩٩٥، أيدت وفود عديدة الاقتراح الداعي إلى إجراء مناقشة موضوعية بشأن سبل تحسين التعاون على صعيد المنظومة في ميدان مكافحة المخدرات، سيما وأن هذه المسألة كانت موضع مناقشة خلال الدورة العادية الأولى التي عقدتها لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٥ وأنها ستناقش أيضاً في جزء التنسيق من الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥ التي سيعقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حزيران/يونيه - تموز/ يوليه ١٩٩٥، مما يتيح بالتالي فرصة لإجراء حوار بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية. واقتربت وفود أخرى موضوع القضاء على الفقر. واقتربت بضعة وفود موضوع دور الأمم المتحدة في تنمية إفريقيا. واقترب أحد الوفود النظر في مهام المراقبة الداخلية في إطار منظومة الأمم المتحدة. وقدمت بعض الوفود عدداً من الاقتراحات الرامية إلى تحسين ترتيبات العمل المتعلقة بالمجتمعات المشتركة بغية التشجيع على إجراء حوار حقيقي بين المشتركيين وفق ما هو مبين في الجزء الخاص بالتوصيات المتعلقة بالبند المعنون "استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة".

النتائج والتوصيات

٢٨١ - أحاطت اللجنة علما بالتقدير السنوي الشامل للجنة التنسيق الإدارية (E/1995/21)، وبتقدير الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق وللجنة التنسيق الإدارية (E/1995/4). ورحبـت بما أولته لجنة التنسيق الإدارية من تركيز على المسائل المتصلة بالتنسيق على صعيد المنظومة، وشجعتها في الوقت نفسه على مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز زيادة الاتساق في عمل المنظومة في ميدان التنمية، وأكـدت على ضرورة تركيز الوثائق بشكل أفضل على مسائل التنسيق التي تولـيها لجنة البرنامج والتنسيق أهمية رئيسية.

٢٨٢ - فيما أقرت اللجنة بـمزايا اتباع نهج للتنسيق قائم على تقسيم العمل بين مختلف منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، فقد شددت على أن الجمعية العامة هي المحتل المركزي لصنع السياسات في إطار منظومة الأمم المتحدة. وركـزت اللجنة على ضرورة أن يؤدي تعزيز التنسيق إلى زيادة الفعالية من حيث التكاليف وتحسين تنفيذ البرامج.

٢٨٣ - وافقت اللجنة على ضرورة متابعة النتائج والإعلانات الصادرة عن المؤتمرات الكبرى والمناسبات الدولية الأخيرة، على نحو منسق في إطار نهج متكامل، ورحبـت بالمبادرات التي اتخذـها الأمين العام وللجنة التنسيق الإدارية بهذا الصدد.

٢٨٤ - وافقت اللجنة على تقديم اقتراح بأن يكون موضوع المجموعة المقبلة لل الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق وللجنة التنسيق الإدارية "تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال القضاء على الفقر". وأكـدت اللجنة على ضرورة صوغ ترتيبات العمل الخاصة بالاجتماعات المشتركة على نحو يشـجع على إجراء حوار، وعلى إقلالـ من البيانات المكتوبة.

٢٨٥ - أكدـت اللجنة أهمية استمرار الأمين العام، بصفته رئيسـا للجنة التنسيق الإدارية أيضا، في الاهتمام بالجهود الرامية إلى مساعدة البلدان التي تتذرع بالمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة. وطلـبت اللجنة أن يستمر التقرير الشامل للجنة التنسيق الإدارية في توفير معلومات مفصلـة عن المساعدة التي تقدمـها منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان التي تتذرع بالمادة ٥٠ من الميثاق.

٢٨٦ - أكدـت اللجنة على ضرورة اتخاذ إجراءـات ملموسة دعـما للتنمية في إفريقيـا. وتم التشـديد على ضرورة عـكس مسار تدفـقات المساعدة الإنـمائية الرسمـية الآخـذة في الانـخفاض المقـدمـة إلى كـثير من البلدـان الإـفريـقـية، وحـثـت الدول الأـعـضـاء على الوفـاء بالـتزـامـاتـها وـتعـهـدـاتهاـ المـالـيـةـ. وـواصـلتـ اللجنةـ بـحـثـ ضـرـورـةـ أـلاـ يـؤـثـرـ تـجمـيـدـ نـفـقـاتـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ مـنـ الـمـيـزـانـيـةـ تـأـثـيرـاـ سـلـبـيـاـ عـلـىـ الـمـشـارـيعـ الـإـنـمـائـيـةـ فـيـ إـفـريـقـيـاـ.

٢٨٧ - حثت اللجنة على ضرورة إكمال الدراسة التي تجريها لجنة الخدمة المدنية الدولية حول تطبيق مبدأ نوبلمير في الوقت المناسب كيما تنظر الجمعية العامة فيها في أقرب فرصة ممكنة.

٢٨٨ - أكدت اللجنة على وجود ضرورة حتمية لوقف مؤسسات المنظومة على قاعدة مالية أمنة، واقترحت بأن تعيد الدول الأعضاء تأكيد التزامها بدفع أنصبتها بالكامل، في الوقت المحدد دون أي شروط.

خامسا - تقارير وحدة التفتيش المشتركة

ألف - استعراض الجهود الرامية إلى إعادة تشكيل البعد الإقليمي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وتقييم هذه الجهود

٢٩٠ - نظرت اللجنة، في جلستيها ٧ و ٨، المعقدتين في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٥، في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض جهود إعادة تشكيل البعد الإقليمي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وتقييم هذه الجهود" (A/49/423).

المناقشة

٢٩١ - أعربت الوفود عن شكرها لوحدة التفتيش المشتركة، ووصف العديد منهم التقرير بأنه واضح وبارع الإيجاز وبأنه وثيقة تحليلية على درجة عالية من الجودة ومساهمة قيمة لإعادة التشكيل الحالية للأمانة العامة للأمم المتحدة. وشارteroوا الوحدة معظم النتائج التي خلصت إليها والتوصيات التي اتخذتها، إلا أن بعض الوفود أعرب عن تحفظاته فيما يتعلق بالتوصيتين ٢ و ٣ وطلب توضيحات حول ما إذا كان سيتخرج عن تنفيذ هاتين التوصيتين آثار مالية ويؤدي إلى استحداث وظائف إضافية في الأمانة العامة للأمم المتحدة. كما استفسر أحد الوفود عن الولاية التشريعية لتدعم اللجان الإقليمية. وأعرب البعض الآخر عن رأي مفاده أنه ينبغي أن تخضع اللجان الإقليمية لمزيد من الإصلاحات قبل إمكان النظر في رصد موارد أو أموال إضافية.

٢٩٢ - التوصية ١ - في معرض التعليق على هذه التوصية، أشارت وفود عدة إلى عدد من الأسباب التي تفسر البطء في عملية إعادة التشكيل الحالية، خصوصا الصعوبات الموضوعية بالإضافة إلى عدم الاهتمام البادي من قبل الدول الأعضاء بالنسبة إلى إعادة التشكيل، وهو ضرب من الكلال الناتج عن إعادة التشكيل. وفي حين ذكرت بعض الوفود أنه ينبغي إجراء إعادة التشكيل بحذر ومن خلال نهج تدريجي، فقد أعلنت أنه ينبغي استكمال إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي حسبما جرى تحديدها في قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة. وقالت إنها تعتقد أن قدرًا أكبر من المشاركة

الناشطة للدول الأعضاء ضروري في هذا الخصوص وأنه ينبغي لتلك الدول ألا تتخلى عن الاضطلاع بمسؤوليتها في تزويد الأمين العام بالمشورة. وقالت بعض الوفود إن محسن الأخذ باللامركزية تتطلب تحليلا إضافيا قبل اتخاذ إجراء آخر.

٢٩٢ - التوصية ٢ - أشارت وفود عدة إلى ضرورة أن يتتوفر للأمانة العامة للأمم المتحدة إطار عام لإعادة التشكيل ومرفق للتحليل الاستراتيجي والتحطيط الاستراتيجي. وتساءل بعض الوفود المواقفين من حيث المبدأ على هذه التوصية، عمّا إذا كان تنفيذها سيؤدي إلى استحداث وظائف جديدة في الأمانة العامة في الأمم المتحدة وعمّا إذا كان مرافق كهذا موجوداً أصلاً في إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة. وأوضح رئيس وحدة التفتيش المشتركة أن الوحدة لم توص باستحداث وظائف بل بأن يتم تعزيز هذه المهمة وتحديد معالمها من خلال تبسيط أعمال الأمانة العامة واستغلال الخبرة التي تتمتع بها المنظمة فعلاً استغلالاً أفضل.

٢٩٣ - التوصية ٣ - فيما يختص بهذه التوصية، جرى التوضيح أن وحدة التفتيش المشتركة لم توص باستحداث وظيفة جديدة وإنما بتعيين "مسؤول أقدم وكفء ذي خبرة إدارية طويلة يكون بمثابة حلقة وصل ويتحمل مسؤولية التنفيذ التام لعملية إعادة التشكيل الراهنة". وكان هناك إقرار بأنه على الرغم من أن هذه التوصية كانت صالحة عند إعداد التقرير، فقد مارس وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم المهمة المشار إليها في التقرير. ورأى وفود عديدة أنه ينبغي لكيانات المعنية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وليس لأي مركز من مراكز التنسيق، أن تكون تلقائياً هي المسئولة وتحضع للمسائلة في تنفيذ المقررات ذات الصلة التي تتخذها الدول الأعضاء.

٢٩٤ - التوصية ٤ - ذكر العديد من الممثلين أن التقرير الذي ورد ذكره في التوصية تأخر عن موعده كثيراً.

٢٩٥ - التوصية ٥ - أيدَ العديد من الوفود الفكرة القائلة بأنه ينبغي للجان الإقليمية أن تركز مواردها بشكل متزايد على المجالات ذات الأولوية التي يمكن أن تتحقق فيها مساهمة كبيرة وفريدة من نوعها، كما ينبغي لها إما أن تطوع أو تتخلى عن الأنشطة التي لا تقع ضمن هذه الفئة. ورأى بعض الوفود أن اللجان الإقليمية تحتاج إلى بذل جهود إضافية للتخلص من البرامج التي فات أوانها والهامشية. كما اتفق العديد من الوفود على الرأي القائل بأنه ينبغي للجان أن تحسن أدائها وتسعي إلى أن تصبح بمثابة مراكز للخبرة الرفيعة بالنسبة لأنشطة محددة كل في منطقته الإقليمية. وفي هذا الإطار جرى التشديد على ضرورة تحسين استغلال الميزات النسبية للجان الإقليمية، وعلى التعاون المعزز مع الوكالات الأخرى المتعددة الأطراف ومع الجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية.

٢٩٦ - التوصيتان ٦ و ٧ - لقيت هاتان التوصيتان تأييداً عاماً من قبل اللجنة. إلا أن أحد الوفود رأى أنه ينبغي للجان الإقليمية التركيز على تنسيق الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها الهيئات الأخرى التابعة للأمم ..

المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وعلى التحليل في الميادين التي تتمتع فيها هذه الهيئات والمنظمات بميزة نسبية والتي يمكنها أن تصبح فيها مراكز فعلية للخبرة الرفيعة.

النتائج والتوصيات

٢٩٧ - أثنت اللجنة على التقرير عموماً واعتبرته واضحاً للغاية وتحليلياً وشاملاً ومفيداً.

٢٩٨ - أيدت اللجنة تقرير وحدة التفتيش المشتركة، آخذة في الاعتبار الآراء التي جرى التعبير عنها في الفرع المتعلق بالمناقشة.

باء - الاتصالات من أجل برامج التنمية في منظومة الأمم المتحدة

٢٩٩ - كان معروضاً على اللجنة، في جلستيها ٧ و ٨، تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "الاتصالات من أجل برامج التنمية في منظومة الأمم المتحدة" (A/50/126-E/1995/20)، وتعليقات لجنة التنسيق الإدارية عليه (A/50/126/Add.1-E/1995/20/Add.1). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً البيان المكتوب الذي أعدته الوحدة.

٣٠٠ - نوهت وفود عدة بإطار المبتكر للتقرير وإن أشارت إلى أن مفهوم "الاتصالات من أجل التنمية" يحتاج إلى إيضاح إضافي. وأكد بعض الوفود على أنه ينبغي أن يتناول التقرير بشكل أكثر استفاضة الدور المهم للاتصالات. ووصف أحد الوفود التقرير بأنه يفتقر إلى التركيز نوعاً ما، وقال إنه في الإمكان تحسينه متى تم إيضاح المفهوم الأساسي. واستفهم وفد آخر عن المدى الذي تستخدمن فيه الاتصالات كعملية داخل منظومة الأمم المتحدة لتعزيز التنسيق.

٣٠١ - التوصية ١٠ - تحفظت عدة وفود على التأكيد الوارد في التوصية ١٠ من التقرير بما مفاده أنه ليس للأمم المتحدة هيكل محدد قائم جاهز للعمل الفوري لمعالجة مسألة الاتصالات عندما تنشأ عملية لحفظ السلام". وأشار عدد من الوفود إلى أن التوصية الواردة أعلاه تلقى بالفعل تأييداً من لجنة التنسيق الإدارية، ورأت هذه الوفود أن فحوى موضوع الإصلاح في حاجة إلى مزيد من الدراسة.

٣٠٢ - وشككت بعض الوفود في ملاءمة الرابط بين عمليات حفظ السلام والتنمية في التوصية ١٠. كما شددت على الطابع الحساس الذي تتسم به هذه التوصية، وبخاصة لما لها من آثار فيما يتعلق بالمسائل السياسية. وفي هذا الصدد، أعرب وفد آخر عن رأيه بأن تكون إدارة شؤون الإعلام هي المسؤولة عن "الوحدة الاحتياطية لخبراء الاتصالات" المطلوب إنشاؤها.

٣٠٣ - ذكرت وفود عديدة أنه يتطلب عليها أن تحصل على تعليمات من عواصم بلدانها فيما يتعلق بالتوصية ١٠ من التقرير. وفي حين أيد وفد واحد الفكرة الأساسية في التوصية ١٠، أبدى معظم الوفود تحفظات معينة عليها.

النتائج والتوصيات

٤٠٥ - أحاطت اللجنة علما بالتقدير.

سادسا - النظر في مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثلاثين للجنة

٤٠٥ - عملا بالفقرة ٢ (ه) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٧٩ المؤرخ ١٠ أيار/مايو ١٩٧٩، والفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣٤/٥٠ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، تقدم اللجنة إلى المجلس والى الجمعية العامة جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والثلاثين، ليقوم باستعراضه، الى جانب الوثائق الازمة. وعملا بالفقرة ٨ من مرفق قرار المجلس ٢٠٠٨ (د - ٦٠) المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٧٦، ستكون مدة انعقاد الدورة السادسة والثلاثين للجنة ستة أسابيع.

٤٠٦ - ونظرت اللجنة، في الجلسة ٢٩، المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥، في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثلاثين وفي وثائق الدورة، استنادا إلى مذكرة من الأمانة العامة.

٤٠٧ - وفي الجلسة نفسها، قررت اللجنة أن تقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى الجمعية العامة جدول الأعمال المؤقت التالي للدورة السادسة والثلاثين للجنة.

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

٣ - استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة.

الوثائق

报 告 书 (قرار الجمعية العامة ٤٥/٢٥٤، الفقرة ١٧)

٤ - المسائل البرنامجية:

(أ) أداء برامج الأمم المتحدة لفترته السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥:

الوثائق

报 告 书 (عن أداء برامج الأمم المتحدة لفترته السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥)

(ب) الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١:

الوثائق
الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

(ج) مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩:

الوثائق
تقرير الأمين العام عن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (قرار الجمعية العامة ٤٢/٢١٣ و ٤٢/٢١١، والبند ٢-٣ من الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم)

(د) التقييم

الوثائق
تقييم متعمق لبرنامج الاعلام (Part I) A/49/16، الفقرة ٣٤

تقييم متعمق لعمليات حفظ السلام: مرحلة الانتهاء (المراجع نفسه)

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات للتقييم المتعمق لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

تعزيز دور نتائج التقييم في تصميم البرامج وإنجازها وتوجيه سياساتها (البندان ٧ - ٣ و ٧ - ٤ من الأنشطة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم، قرارات الجمعية العامة ٣٧/٢٣٤ و ٣٨/٢٢٧، ألف وباء و ٤٢/٥٢١)

- ٥ - مسائل التنسيق: تقرير لجنة التنسيق الإدارية والأعمال التحضيرية للاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق وللجنة التنسيق الإدارية.

الوثائق
الاستعراض السنوي لتقرير لجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٥

تقرير رئيس لجنة البرنامج والتنسيق ورئيس لجنة التنسيق الإدارية عن السلسلة التاسعة والعشرين من الاجتماعات المشتركة بين اللجنتين

- ٦ - تقارير وحدة التفتيش المشتركة.
- ٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والثلاثين للجنة.
- ٨ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السادسة والثلاثين.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الخامسة والثلاثين للجنة

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- ٣ - استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة.
- ٤ - المسائل البرنامجية:
 - (أ) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦.
 - (ب) التقييم.
- ٥ - مسائل التنسيق: تقرير لجنة التنسيق الإدارية، والأعمال التحضيرية للجمعيات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق وللجنة التنسيق الإدارية.
- ٦ - تقارير وحدة التفتيش المشتركة.
- ٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثلاثين.
- ٨ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة والثلاثين.

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الخامسة والثلاثين

جدول الأعمال المؤقت الم مشروع	E/AC.51/1995/1
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧	A/50/6
مقدمة واستعراض عام	
تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً	الباب ١:
الشؤون السياسية	الباب ٢:
عمليات حفظ السلام والبعثات الخاصة	الباب ٣:
شؤون الفضاء الخارجي	الباب ٤:
الأنشطة القانونية	الباب ٥:
إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة	الباب ٦:
أفريقيا: الحالة الاقتصادية الحرجة والانتعاش والتنمية	الباب ٧ باء:
إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات	الباب ٨:
إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية	الباب ٩:
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)	الباب ١٠ ألف:
مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومجموعة "غات"	الباب ١٠ باء:
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	الباب ١١:
مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)	الباب ١٢:
مكافحة الجريمة	الباب ١٣:
المراقبة الدولية للمخدرات	الباب ١٤:
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	الباب ١٥:
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	الباب ١٦:
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	الباب ١٧:
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	الباب ١٨:
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	الباب ١٩:
البرنامج العادي للتعاون التقني	الباب ٢٠:

حقوق الإنسان	: ٢١	الباب
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	: ٢٢	الباب
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	: ٢٣	الباب
إدارة الشؤون الإنسانية	: ٢٤	الباب
الإعلام	: ٢٥	الباب
مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير النهائي لمكتب المراقبة الداخلية عن التقييم المتعمق لعمليات حفظ السلام: مرحلة البدء	Corr.1 و E/AC.51/1995/2	
مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب المراقبة الداخلية عن التقييم المتعمق للبرنامج المتعلق بالبيئة	Corr.1 و E/AC.51/1995/3	
التقرير الشامل السنوي للجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٤	E/1995/21	
مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض الجهود الرامية إلى إعادة تشكيل وبعد إقليمي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وتقييم هذه الجهود"	A/49/423	
مذكرة من الأمين العام يحيل بهما تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "الاتصال لأغراض برامج التنمية في منظومة الأمم المتحدة" وتعليقات لجنة التنسيق الإدارية على التقرير	Add.1 و A/50/126-E/1995/20	
جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثلاثين للجنة البرنامج والتنسيق	E/AC.51/1995/L.4	
مذكرة من الأمانة العامة عن حالة الوثائق	E/AC.51/1995/L.1/Rev.1	
برنامـج العمل المقـترـح	E/AC.51/1995/L.2/Rev.1 Add.1 و	

الحواشي

- (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ١٦ (A/47/16)، الجزء الأول.
- (٢) المرجع نفسه، الملحق رقم ٦ والتصويب (A/47/6/Rev.1 و Corr.1)، المجلدان الأول والثاني.
- (٣) تقرير المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، فيينا، ١٤ - ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (A/CONF.157/24 (Part I))
- (٤) الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، المجلد السابع عشر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A/CONF.62/122 E.84.V.3)، الوثيقة ١٩٩٢.
- (٥) مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٢ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8، والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.
- (٦) قرار الجمعية العامة ١٥١/٤٦، المرفق الثاني.
- (٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعنى بأقل البلدان نموا، باريس، ٣ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.
- (٨) تقرير المؤتمر العالمي المعنى بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدج تاون، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.I.18 و Corr.1 و 2)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.
- (٩) قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤١، المرفق.
- (١٠) قرار الجمعية العامة ١٥٨/٤٥، المرفق.
- (١١) A/48/486-S/26560، المرفق؛ انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثامنة والأربعون، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الوثيقة S/26560.

- - - - -